



الأمم المتحدة

اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية

تقرير عن أعمال الدورة السابعة والعشرين
(15-19 نيسان/أبريل 2024)

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الوثائق الرسمية، 2024

الملحق رقم 11



الرجاء إعادة استعمال الورق

اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية

تقرير عن أعمال الدورة السابعة والعشرين

(15-19 نيسان/أبريل 2024)



الأمم المتحدة • نيويورك، 2024

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

ناقشت اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، في دورتها السابعة والعشرين، دور العلم والتكنولوجيا والابتكار في تدعيم خطة التنمية المستدامة لعام 2030 والقضاء على الفقر في أوقات الأزمات المتعددة، ولا سيما فيما يتعلق بالتنفيذ الفعال لحلول مستدامة وقادرة على الصمود ومبتكرة، واستعرضت التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومتابعتها على الصعيدين الإقليمي والدولي. وإضافة إلى ذلك، نظرت اللجنة في الموضوعين ذوي الأولوية المعنونين "تسخير البيانات لأغراض التنمية" و "التعاون العالمي في مجال تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية". وتضمنت الدورة جزءا عن استعراضات السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار وجزءا عن أبرز أنشطة التعاون التقني في سياق عمل اللجنة.

وخلال حلقة الحوار الوزارية بشأن موضوع "دور العلم والتكنولوجيا والابتكار في تدعيم خطة عام 2030 والقضاء على الفقر في أوقات الأزمات المتعددة: التنفيذ الفعال لحلول مستدامة وقادرة على الصمود ومبتكرة"، عرض الوزراء وغيرهم من المتحدثين الرفيعة المستوى معلومات عن استخدام بلدانهم للعلم والتكنولوجيا والابتكار في تحقيق أهداف التنمية المستدامة والقضاء على الفقر. وشمل ذلك تعزيز إنشاء ونمو الشركات الناشئة، التي تؤدي دورا مهما في ربط التكنولوجيا بالمجتمع من خلال المشاركة في البحوث حول التكنولوجيات الرائدة مثل الحوسبة الكمية والطاقة الخضراء؛ وتحسين جودة التعليم العالي وتطوير البحث العلمي والتكنولوجي؛ وتشجيع الابتكار ونقل التكنولوجيا؛ وضمان الاستثمارات في تقنيات تحلية المياه. وأكد اتخاذ قرار الجمعية العامة 326/77 بشأن العقد الدولي لتسخير العلوم لأغراض التنمية المستدامة، 2023-2024، على الدور الحيوي للعلوم والتكنولوجيا والابتكار في تقديم حلول مستدامة وقادرة على الصمود ومبتكرة لتنفيذ خطة عام 2030. وعلاوة على ذلك، ينبغي تحويل التحديات المتصلة بالمساائل الجنسانية وغيرها من التحديات في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار إلى فرص، وذلك عن طريق تعزيز النظام الإيكولوجي للعلم والتكنولوجيا بحيث يمكن إيجاد حلول عملية وقابلة للتطوير من خلال التعاون الدولي. وأثنى المتكلمون على اللجنة ليس فقط لكونها بمثابة منتدى لتبادل الدروس وأفضل الممارسات، وتوفير استشراف بشأن الاتجاهات الحاسمة، بل أيضا لدورها الفعال في تعزيز التعاون بين البلدان بشأن تسخير حلول العلم والتكنولوجيا والابتكار لمعالجة المسائل الملحة ذات الصلة.

كما شدد المشاركون، بمن فيهم الوزراء، على الدور المذكور أعلاه في المناقشات المتعلقة بالموضوعين ذوي الأولوية.

ولدى النظر في الموضوع ذي الأولوية "التعاون العالمي في مجال تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية"، أكد المشاركون، بمن فيهم الوزراء، على أهمية التعاون الدولي الشامل للجميع والمنصف في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار لتقديم الحلول اللازمة للاستجابة للتحديات العالمية، مثل مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وتغير المناخ. وجرى التشديد على أن جهود التعاون في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار ينبغي أن تهدف إلى سد الفجوة التكنولوجية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، بما في ذلك من خلال زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان النامية وزيادة مشاركتها في شبكات البحوث العالمية. وشدد المشاركون أيضا على أهمية إدماج الاعتبارات الجنسانية والاعتبارات الاجتماعية الأخرى، والتنمية المستدامة، والثقافة الاستباقية، في عملية وضع السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار.

وقدمت الفلبين والولايات المتحدة تقريراً إلى اللجنة عن حلقة العمل المشتركة بينهما بشأن تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار للحد من مخاطر الكوارث، التي عقدت في مانايلا، في بداية آذار/مارس 2024، بالتعاون مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، بصفته أمانة للجنة. وعرض أربعة عشر عضواً من أعضاء اللجنة ممارساتهم بشأن استخدام حلول العلم والتكنولوجيا والابتكار للتصدي لأخطار الكوارث، بما في ذلك التطبيق العملي لنظم الإنذار المبكر والتوصيات المقترحة في مجال السياسة العامة من أجل تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار على نحو فعال للحد من أخطار الكوارث. وأقيم أول معرض على الإطلاق عن التعاون الدولي في تطبيق العلم والتكنولوجيا والابتكار لمعالجة حالات ملموسة، حضره عارضون من الحكومات والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والأوساط الأكاديمية.

وناقشت اللجنة، في دورتها التي استغرقت يوماً كاملاً بشأن تسخير البيانات لأغراض التنمية، طلب الجمعية العامة، الوارد في الفقرة 10 من قرارها 150/77، بأن تبحث اللجنة الصلة بين البيانات والتنمية المستدامة. وعرضت الدول الأعضاء والأكاديميون وممثلو المجتمع المدني ووكالات الأمم المتحدة (الاتحاد الدولي للاتصالات، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، والأونكتاد، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومنظمة الصحة العالمية) وجهات نظر كل منهم بشأن البيانات والتكنولوجيات ذات الصلة، ولا سيما الذكاء الاصطناعي. وجرى الاتفاق بشكل عام على أن البيانات أصبحت أصلاً بالغ الأهمية من أصول التنمية الاقتصادية، وأنها يمكن، إذا ما أُديرَت على النحو السليم، أن تدفع عجلة التقدم نحو التنمية المستدامة والشاملة للجميع. وتواجه البلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نمواً، تحديات كبيرة في مجال التنمية الرقمية وتطوير البنية التحتية، فضلاً عن التحدي المتمثل في هجرة الأدمغة عندما يهاجر المهنيون المهرة؛ ومن هنا تأتي الحاجة إلى تقديم المساعدة التقنية لبناء القدرات إلى تلك البلدان. وفي حين أن الفجوة الرقمية بين الجنسين فيما يتعلق بالوصول الأساسي إلى الهواتف المحمولة قد ضاقت، فإن التفاوت الواضح في الوصول إلى الهواتف الذكية والإنترنت يعوق بشكل كبير قدرة المرأة على المساهمة في التنمية القائمة على البيانات والاستفادة منها. وبالنظر إلى الطابع المتعدد الأبعاد للبيانات وتنوع المنظورات الوطنية بشأن تعريف البيانات وإدارة البيانات، ينبغي للأمم المتحدة أن تعمل كمُنبر محايد وشامل للجميع لمناقشة تسخير البيانات لأغراض التنمية بطريقة كلية، بما في ذلك إدارة البيانات. واتفق أعضاء اللجنة، في مشروع القرار السنوي المتعلق بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية الذي أوصى المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماده، على أنه ينبغي تشجيع اللجنة على النظر في إنشاء فريق عامل لإجراء حوارات بين أصحاب المصلحة المتعددين بشأن المبادئ الأساسية لإدارة البيانات.

ولدى استعراض التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات، بما في ذلك الاستعراض العشريني لتنفيذ تلك النتائج، شدد المشاركون، بمن فيهم الوزراء، على أن القمة عملية حية يمكن تكييفها لتلبية الاحتياجات الجديدة. وكان هناك تأكيد بالإجماع لمواصلة هذه العملية. وأشار المشاركون إلى أنه ينبغي الإبقاء على التنمية الرقمية وزيادة الربط للجميع باعتبارهما محور تلك العملية. وأشاروا أيضاً إلى أنه من الضروري إقامة روابط واضحة وقوية بين الاستعراض العشريني والاتفاق الرقمي العالمي، لكفالة التآزر مع تجنب الازدواجية. وقدمت الأمانة موجزاً لتقريرها المقبل عن الاستعراض العشريني، الذي تعدّه بمدخلات من أصحاب المصلحة المتعددين جمعت من خلال المشاورات، بما في ذلك الاستبيانات الإلكترونية والمشاورات الإقليمية والعالمية المفتوحة.

ورحب المشاركون ببداية استعراض السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار الذي يجريه الأونكتاد لصالح سيشيل، إضافة إلى تقرير تقييم آثار التكنولوجيا لكل من سيشيل وزامبيا. وكان تقييم آثار التكنولوجيا مشروعا جديدا اضطلع به في منظومة الأمم المتحدة استجابة للقرارات التي اتخذها المجلس والجمعية العامة مؤخرا، والتي شجعا فيها البلدان على إجراء تقييمات لآثار التكنولوجيات القائمة والجديدة والناشئة، من أجل المساعدة على تقييم إمكاناتها الإنمائية والتخفيف مما قد يترتب عليها من آثار سلبية ومخاطر.

وعقدت اللجنة أيضا مناقشة غير رسمية بشأن الاتفاق الرقمي العالمي في 17 نيسان/أبريل، أثناء الدورة المتعلقة بمتابعة نتائج القمة العالمية. وأشارت المناقشة إلى اهتمام اللجنة الشديد بعملية الاتفاق الرقمي العالمي، نظرا للصلات القائمة بين الاتفاق والولاية الحكومية الدولية للجنة التي أنشأتها الجمعية العامة في متابعة تنفيذ نتائج القمة، فضلا عن استعداد أعضاء اللجنة للمساهمة في نجاح عملية الاتفاق، وفي تنفيذه ومتابعته. وتم إطلاع الميسرين المشاركين للاتفاق الرقمي العالمي على ملخص للمناقشة غير الرسمية.

واعتمدت اللجنة مشروع قرارين معنونين "تقييم التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومتابعتها" و "تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية".

واختارت اللجنة "تنوع الاقتصادات في عالم يتسم بالرقمنة المتسارعة" و "استشراف آفاق التكنولوجيا وتقييم آثارها من أجل التنمية المستدامة" كموضوعين ذوي أولوية للنظر فيهما في دورتها الثامنة والعشرين.

ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات عن دورة اللجنة على هذا الرابط:

<https://unctad.org/topic/commission-on-science-and-technology-for-development>

المحتويات

الصفحة	الفصل
9	الأول - المسائل التي تتطلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي البت فيها أو التي يوجّه انتباهه إليها
9	ألف - مشروعاً قرارين معروضان على المجلس لاعتمادهما
9	الأول - تقييم التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومتابعتها
27	الثاني - تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية
40	باء - مشروع مقرر معروض على المجلس لاعتماده
	تقرير اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية عن دورتها السابعة والعشرين وجدول الأعمال المؤقت للدورة الثامنة والعشرين للجنة ووثائقها
40	
41	الثاني - التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومتابعتها على الصعيدين الإقليمي والدولي
43	الثالث - تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية
46	الرابع - عرض التقارير المتعلقة باستعراضات السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار
47	الخامس - انتخاب الرئيس وأعضاء المكتب الآخرين للدورة الثامنة والعشرين للجنة
48	السادس - جدول الأعمال المؤقت للدورة الثامنة والعشرين للجنة ووثائقها
49	السابع - اعتماد تقرير اللجنة عن أعمال دورتها السابعة والعشرين
50	الثامن - تنظيم الدورة
50	ألف - افتتاح الدورة ومدتها
51	باء - الحضور
51	جيم - انتخاب أعضاء المكتب
51	دال - جدول الأعمال وتنظيم الأعمال
51	هاء - الوثائق
52	قائمة الوثائق المعروضة على اللجنة في دورتها السابعة والعشرين

المرفق

الفصل الأول

المسائل التي تتطلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي البت فيها أو التي يوجّه انتباهه إليها

ألف - مشروعا قرارين معروضان على المجلس لاعتمادهما

1 - توصي اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية المجلس الاقتصادي والاجتماعي
باعتقاد مشروعين القرارين التاليين:

مشروع القرار الأول

تقييم التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومتابعتها

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إن يشير إلى الوثائق الختامية للقمة العالمية لمجتمع المعلومات⁽¹⁾،

وإن يشير أيضا إلى قراره 46/2006 المؤرخ 28 تموز/يوليه 2006 المتعلق بمتابعة نتائج القمة
العالمية واستعراض اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، وإلى الولاية المسندة بموجبه
إلى اللجنة،

وإن يشير كذلك إلى قراره 3/2023 المؤرخ 7 حزيران/يونيه 2023 بشأن تقييم التقدم المحرز في
تنفيذ نتائج القمة العالمية ومتابعتها،

وإن يشير إلى قرار الجمعية العامة 1/70 المؤرخ 25 أيلول/سبتمبر 2015 المعنون "تحويل عالمنا:
خطة التنمية المستدامة لعام 2030"،

وإن يشير أيضا إلى قرار الجمعية العامة 125/70 المؤرخ 16 كانون الأول/ديسمبر 2015
المعنون "الوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الاستعراض العام لتنفيذ نتائج القمة
العالمية لمجتمع المعلومات"، الذي أعادت فيه الجمعية تأكيد رؤية القمة العالمية لمجتمع معلومات جامع
محوره الإنسان وموجه نحو التنمية، يستطيع كل فرد فيه استحداث المعلومات والمعارف والوصول إليها
واستخدامها وتبادلها، بما يمكّن الأفراد والمجتمعات والشعوب من تحقيق كامل طاقاتهم في تعزيز تنميتهم
المستدامة وتحسين نوعية حياتهم، وذلك انطلاقا من مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والاحترام الكامل
للإعلان العالمي لحقوق الإنسان وصونه⁽²⁾، وقيمت التقدم المحرز حتى تاريخه، وحددت الثغرات والتحديات
وقدمت توصيات للمستقبل،

وإن يشير كذلك إلى قرارات الجمعية العامة 150/77 المؤرخ 14 كانون الأول/ديسمبر 2022،
الذي تطلعت فيه الجمعية إلى وضع اتفاق رقمي عالمي من أجل تعزيز التعاون الرقمي من خلال عملية
مفتوحة وشاملة، و 132/78 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2023 بشأن تسخير تكنولوجيات المعلومات

(1) انظر A/C.2/59/3 و A/60/687.

(2) قرار الجمعية العامة 217 ألف (د-3).

والاتصالات لأغراض التنمية المستدامة، الذي أقرت فيه الجمعية العامة بالدور الهام لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، و 160/78 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2023 بشأن تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية المستدامة، و 265/78 المؤرخ 21 آذار/مارس 2024 بشأن اغتنام الفرص التي تتيحها نظم الذكاء الاصطناعي المأمونة والمؤمنة والموثوقة لأغراض التنمية المستدامة،

وإن يحيط علماً بتقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتعاون الرقمي المعنون "عصر الترابط الرقمي"، وتقرير الأمين العام المعنون "خريطة طريق من أجل التعاون الرقمي"⁽³⁾، فضلاً عن إنشاء مكتب مبعوث الأمين العام المعني بالتكنولوجيا، الذي يمثل أحد أغراضه في تيسير تنسيق وضع اتفاق رقمي عالمي يحدد المبادئ المشتركة من أجل مستقبل رقمي مفتوح وحر وآمن للجميع،

وإن يشير إلى قرار الجمعية العامة 160/77 المؤرخ 14 كانون الأول/ديسمبر 2022 بشأن مباشرة الأعمال الحرة من أجل التنمية المستدامة،

وإن يحيط علماً مع الارتياح بتقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية ومتابعتها على الصعيدين الإقليمي والدولي⁽⁴⁾،

وإن يعرب عن تقديره للأمينة العامة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية على دورها في المساعدة على ضمان إنجاز التقرير الآنف الذكر في موعده،

التقييم: استعراض تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات

- 1 - **يرحب** بالتنفيذ التام لقرار الجمعية العامة 125/70 ويحث على ذلك؛
- 2 - **يرحب** بالإسهامات البناءة والمتنوعة المقدمة من جميع أصحاب المصلحة في الاستعراض العام للتقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات؛
- 3 - **يعيد تأكيد التزامه** بالتنفيذ التام لنتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ورؤية الاستعراض العشري للقمة العالمية لما بعد عام 2015؛
- 4 - **يعيد تأكيد** برنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات لعام 2005⁽⁵⁾، الذي اعترف فيه بالاحتياجات التمويلية الخاصة والمحددة للعالم النامي، كما جاء في الفقرة 16 من إعلان مبادئ جنيف لعام 2003⁽⁶⁾، الذي يواجه تحديات عديدة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وبالحاجة الشديدة إلى التركيز على احتياجات البلدان النامية الخاصة من التمويل لإحراز الأهداف والغايات الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها أهداف التنمية المستدامة؛
- 5 - **يعيد أيضاً تأكيد** الالتزام المتعهد به في قرار الجمعية العامة 125/70 بسد الفجوات الرقمية بين البلدان وداخلها، بما في ذلك الفجوة الرقمية بين الجنسين، من خلال بذل الجهود الرامية إلى

(3) A/74/821.

(4) A/79/62-E/2024/3.

(5) انظر A/60/687.

(6) انظر A/C.2/59/3، المرفق.

تحسين الترابط والقدرة على تحمل التكلفة وإمكانية الحصول على المعلومات والمعارف والمحتوى المتعدد اللغات والمهارات الرقمية ومهارات الإلمام بالتكنولوجيا الرقمية، مع التسليم بالتحديات المحددة التي تواجه الأشخاص ذوي الإعاقة وذوي الاحتياجات الخاصة والفئات التي تعاني من حالة الضعف؛

6 - **يرحب** بتشديد لجنة وضع المرأة على الدور البالغ الأهمية لمشاركة المرأة وقيادتها في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار؛

7 - **يشجع** على مواصلة وثيقة بين عملية القمة العالمية وخطة التنمية المستدامة لعام 2030⁽⁷⁾، على النحو المطلوب في قرار الجمعية العامة 125/70 إذ يبرز المساهمة الشاملة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أهداف التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، ويسلم بمصفوفة أهداف التنمية المستدامة لمنتهى القمة العالمية لمجتمع المعلومات التي وضعها ميسرو مسارات عمل القمة العالمية في الأمم المتحدة لدعم تنفيذ خطة عام 2030، ويلاحظ أن الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أصبح أيضا مؤشرا من مؤشرات التنمية وتطلعا إنمائيا في حد ذاته؛

8 - **يؤكد من جديد** فهمه أن النجاح في تحقيق خطة عام 2030 سيكون رهن زيادة فرص وصول الجميع إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بصورة مُجدية وبتكلفة ميسورة؛

9 - **يسلم** بأنه ثبت أن القمة العالمية عملية دينامية تطورت على مر السنين وتواصل معالجة آثار التكنولوجيات الجديدة والناشئة، إضافة إلى التعاون الرقمي؛

10 - **يسلم أيضا** بأن البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات عنصر أساسي لتحقيق هدف تعميم التكنولوجيا الرقمية وبأن الفجوات الرقمية قائمة بين فئات الدخل والفئات العمرية والمواقع الجغرافية والفئات الجنسانية، ولذلك يشير إلى التزامه بالغاية 9-ج من خطة عام 2030، التي تهدف إلى تحقيق زيادة كبيرة في فرص الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتسعى إلى توفير فرص الوصول الشامل والميسور إلى الإنترنت في أقل البلدان نموا بحلول عام 2020، ويلاحظ في هذا الصدد أهمية برنامج عمل التوصيل في عام 2030: برنامج عمل من أجل التنمية العالمية للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك النطاق العريض، لصالح التنمية المستدامة؛

11 - **يرحب** بتطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وانتشارها بشكل ملحوظ، بفضل إسهامات القطاعين العام والخاص، حيث انتشرت في جميع أركان المعمورة تقريبا، وهيات فرصا جديدة للتفاعل الاجتماعي، وأفسحت المجال لظهور نماذج أعمال تجارية جديدة، وأسهمت في النمو الاقتصادي والتنمية في سائر القطاعات، ويلاحظ في الوقت ذاته التحديات الفريدة والناشئة المتصلة بتطورها وانتشارها؛

12 - **يلاحظ مع القلق** استمرار وجود فجوات رقمية كبيرة، من قبيل الفجوة الرقمية بين البلدان ودخلها وبين النساء والرجال، وهي فجوات يتعين معالجتها من خلال إجراءات منها تعزيز بيئات السياسات التمكينية والتعاون الدولي لخفض التكلفة وإتاحة فرص الاستفادة والتثقيف وبناء القدرات والتعدد اللغوي والمحافظة على التراث الثقافي والاستثمار والتمويل الملائم، ويعترف بأن هناك فجوة رقمية بين الجنسين كجزء من الفجوات الرقمية، ويشجع جميع أصحاب المصلحة على ضمان المشاركة الكاملة للفتيات والنساء اللاتي يعشن أوضاعا هشة في مجتمع المعلومات ووصول النساء والفتيات إلى التكنولوجيات الجديدة،

(7) قرار الجمعية العامة 1/70.

ولا سيما تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، بسبل من بينها مكافحة العنف الجنساني الذي تيسره التكنولوجيا، من قبيل الاستغلال والتحرش والانتهاك ضد النساء والفتيات؛

13 - **يشجع** اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية على مواصلة إيلاء الاعتبار الواجب لأثر وتحديات التغيرات التكنولوجية السريعة الرئيسية والفرص المتاحة للاستفادة من هذه التغيرات التكنولوجية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في إطار كلٍ من الولايات والموارد المتاحة، وفقا لقرار الجمعية العامة 150/77؛

14 - **يقهر** بأن الجمعية العامة أدركت في قرارها 150/77 الأهمية الحاسمة لزيادة مشاركة جميع البلدان، لا سيما البلدان النامية، في الاقتصاد الرقمي، ولاحظت كذلك أن اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية يمكنها أن تبحث الصلة بين البيانات والتنمية المستدامة، بما في ذلك حوكمة البيانات، مع الأخذ في الاعتبار الأبعاد المتعددة للبيانات، ويدعو اللجنة إلى بحث هذه المسائل؛

15 - **يرحب** بالاحتفال باليوم العالمي لحرية الصحافة، الذي يُحتفل به سنويا في 3 أيار/مايو، والذي أعلنته الجمعية العامة، ويُنظم بقيادة منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة؛

16 - **يرحب أيضا** بالاحتفال باليوم العالمي للاتصالات ومجتمع المعلومات، الذي يُحتفل به سنويا في 17 أيار/مايو، والذي يُنظم بقيادة الاتحاد الدولي للاتصالات؛

17 - **يلحظ** التنفيذ الجاري لنتائج القمة العالمية، مع التشديد على وجه الخصوص على تعدد الجهات صاحبة المصلحة التي تضطلع به، والأدوار التي تؤديها في هذا الصدد الوكالات الرائدة بوصفها ميسرة لمسارات العمل، وأدوار اللجان الإقليمية والمبادرات الإقليمية لاستعراض نتائج القمة العالمية وفريق الأمم المتحدة المعني بمجتمع المعلومات، ويعرب عن تقديره لدور اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في تقديم المساعدة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بوصفه جهة التنسيق لعملية متابعة القمة العالمية على نطاق المنظومة؛

18 - **يقهر** بقيمة ومبدأ التعاون والمشاركة فيما بين أصحاب المصلحة المتعددين اللذين اتسمت بهما عملية القمة العالمية منذ بدايتها، واللذين تسلّم بهما خطة عام 2030 بوضوح، ويلاحظ أن العديد من الأنشطة التي تدعم أهداف القمة العالمية وأهداف التنمية المستدامة يجري تنفيذها من قبل الحكومات، والمنظمات الدولية، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية والتقنية، والشراكات فيما بين أصحاب المصلحة المتعددين، وفقا لأدوار ومسؤوليات كل جهة من تلك الجهات؛

19 - **يؤكد** أهمية عملية متابعة واستعراض القمة العالمية وآلية تيسير التكنولوجيا، بما في ذلك المنتدى المتعدد أصحاب المصلحة المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة التابع لها، ويشجع على التعاون المستمر بينهما؛

20 - **يحيط علما** بتقارير العديد من كيانات الأمم المتحدة المقدمة كإسهام في إعداد التقرير السنوي للأمين العام للأمم المتحدة إلى اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية والمنشورة على الموقع الشبكي للجنة بموجب التكليف الوارد في قرار المجلس 8/2007 المؤرخ 25 تموز/يوليه 2007، ويشير إلى أهمية التنسيق بشكل وثيق بين الميسرين الرئيسيين لمسارات العمل وأمانة اللجنة؛

21 - **يلاحظ** تنفيذ نتائج القمة العالمية على الصعيد الإقليمي الذي يسهره اللجان الإقليمية، على نحو ما أشير إليه في تقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية ومتابعتها على الصعيدين الإقليمي والدولي، بما في ذلك الخطوات المتخذة في هذا الصدد، ويشدد على ضرورة مواصلة معالجة القضايا التي تهم بشكل خاص كل منطقة من المناطق الإقليمية، مع التركيز على التحديات والعوائق التي قد تواجهها كل منطقة في تحقيق كل الأهداف وتطبيق كل المبادئ التي أقرتها القمة العالمية، مع إيلاء اهتمام خاص لتسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية؛

22 - **يكرر تأكيد** أهمية الإبقاء على عملية لتنسيق جهود أصحاب المصلحة المتعددين في تنفيذ نتائج القمة العالمية باستخدام أدوات فعالة، بهدف تشجيع التعاون والشراكة فيما بين جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك المنظمات الدولية، وتبادل المعلومات بين ميسري مسارات العمل وغيرهم من أصحاب المصلحة، وتحديد المسائل التي يلزم تحسينها ومناقشة طرائق الإبلاغ عن عملية التنفيذ عموماً؛

23 - **يشجع** جميع أصحاب المصلحة على مواصلة توفير المعلومات لقاعدة بيانات التقييم التي يتعهد بها الاتحاد الدولي للاتصالات فيما يتعلق بتحقيق الأهداف التي حددتها القمة العالمية، ويدعو كيانات الأمم المتحدة إلى تحديث قاعدة البيانات بما يستجد من معلومات عن المبادرات التي تضطلع بها؛

24 - **يؤكد** الضرورة الملحة لإدراج التوصيات الواردة في الوثائق الختامية للقمة العالمية في المبادئ التوجيهية المنقحة لكي تستعين بها أفرقة الأمم المتحدة القطرية في إعداد التقييمات القطرية الموحدة وأطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، بما في ذلك إضافة عنصر لتسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، التي عرض فريق الأمم المتحدة المعني بمجتمع المعلومات تقديم المساعدة بشأنها؛

25 - **يشير** إلى قرار الجمعية العامة 252/60 المؤرخ 27 آذار/مارس 2006 الذي طلبت فيه الجمعية إلى المجلس أن يشرف على متابعة نتائج مرحلتي جنيف وتونس من القمة العالمية على نطاق المنظومة؛

26 - **يشير أيضاً** إلى أن الجمعية العامة دعت، في قرارها 125/70 إلى مواصلة موافاة المجلس بالتقارير السنوية المتعلقة بتنفيذ نتائج القمة العالمية، عن طريق اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، ويؤكد من جديد دور اللجنة، على النحو المنصوص عليه في قرار المجلس 46/2006 في تقديم المساعدة إلى المجلس باعتباره جهة التنسيق المعنية بالمتابعة على نطاق المنظومة، وبخاصة استعراض التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية وتقييمه؛

27 - **يُهيّب** بجميع الدول أن تتخذ، في إطار بناء مجتمع المعلومات، خطوات لتفادي اتخاذ أي تدبير انفرادي لا يتوافق مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة ويعوق تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لسكان البلدان المتضررة بصورة تامة وتحسين أحوالهم، وللامتناع عن اتخاذ أي تدبير من هذا القبيل؛

28 - **يرحب** بكون النمو السريع في إمكانية الربط بشبكة الهاتف المحمول والإنترنت العريض النطاق قد ازداد بصورة أكبر خلال الجائحة، لدرجة أن نسبة 95 في المائة من سكان العالم كانوا يعيشون في عام 2023 في أماكن تصل إليها خدمة الربط المتنقل بشبكة من الشبكات العريضة النطاق، وأن 5,4 بلايين نسمة أو 67 في المائة من سكان العالم كانوا يستخدمون الإنترنت، انسجاماً مع أهداف القمة العالمية؛ وتتغرز قيمة هذا التقدم باستحداث الخدمات والتطبيقات الإلكترونية والجوالة في مجالات الصحة

والزراعة والتعليم والأعمال التجارية والخدمات الإنمائية والمالية والحكومية والمشاركة المدنية والخدمات المتعلقة بالمعاملات، الأمر الذي يوفر إمكانات هائلة لتطوير مجتمع المعلومات؛

29 - **يلاحظ مع بالغ القلق** أن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات غير متاحة للجميع بصورة مُجدية وبتكلفة ميسورة في العديد من البلدان النامية وأن الآمال المعقودة على العلم والتكنولوجيا، بما في ذلك تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، لم يجد بعد معظم الفقراء سبيلا إلى تحقيقها، ويشدد على ضرورة تسخير التكنولوجيا، بما فيها تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وإدارة البيانات، وتعزيز مهارات الإلمام بالتكنولوجيا الرقمية على نحو فعال لسد الفجوتين الرقمية والمعرفية؛

30 - **يشدد** على أهمية الجهود الرامية إلى تعزيز الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والدراية الرقمية والإعلامية والمعلوماتية، والمشاركة المدنية، والسلامة على الإنترنت، من أجل سد الفجوات الرقمية وضمان الشمول الرقمي والتمتع بجميع حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية؛

31 - **يعرب عن القلق** إزاء استمرار وجود أشكال عديدة من الفجوات الرقمية بين البلدان والمناطق وداخلها، ويشدد على الحاجة إلى الدراية الرقمية والإعلامية والمعلوماتية وإلى التصدي للتحديات السائدة التي تعترض سد الفجوات الرقمية، بما في ذلك من خلال التعاون الدولي والتعليم، والسعي إلى ضمان تمكن الأفراد، ولا سيما الأشخاص الذين يعيشون أوضاعا هشة، من الاتصال بالإنترنت والوصول إليها بطريقة آمنة ومأمونة وذات مغزى لتمكين مشاركتهم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الكاملة في مجتمع معلومات شامل للجميع؛

32 - **يسلم** بأن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات تتيح فرصا جديدة وتطرح تحديات جديدة، وبأن هناك ضرورة ملحة للتصدي للعقبات الكبرى التي تواجهها البلدان النامية في الحصول على التكنولوجيات الجديدة على نحو شامل للجميع، من قبيل عدم كفاية الموارد والهيكل الأساسية والتعليم والقدرات والاستثمار والترابط والمسائل المتصلة بملكية التكنولوجيا ومعاييرها وتدفعها، وبهيب في هذا الصدد بجميع أصحاب المصلحة توفير موارد كافية للبلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا والبلدان غير الساحلية، وتعزيز بناء قدراتها ونقل التكنولوجيا والمعارف إليها، وذلك من أجل إيجاد مجتمع متمكن رقميا واقتصاد يقوم على المعرفة؛

33 - **يسلم أيضا** بالنمو السريع في الوصول إلى الشبكات ذات النطاق العريض، وبخاصة في البلدان المتقدمة النمو، ويؤكد على الحاجة الملحة إلى التصدي للفجوات الرقمية المتزايدة في مجالات توافر هذه الشبكات والقدرة على تحمل تكاليفها وجودة الوصول إليها واستخدامها داخل البلدان المرتفعة والمتوسطة والمنخفضة الدخل والمناطق الأخرى وفي ما بينها، مع التركيز بوجه خاص على دعم أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية والقارة الأفريقية؛

34 - **يسلم كذلك** بأن الانتقال إلى بيئة للاتصالات تسودها الأجهزة المحمولة والمنصات والخدمات الرقمية الناشئة يُحدث تغييرات كبيرة في نماذج الأعمال التي يتبعها مشغلو الشبكات في تسير أعمالها وبأن ذلك يتطلب إعادة تفكير جذرية في الطرق التي يستخدم بها الأفراد والمجتمعات الشبكات والأجهزة وفي الاستراتيجيات الحكومية وفي سبل استخدام شبكات الاتصالات لتحقيق أهداف التنمية؛

35 - **يسلم** بأن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها لا تزال غير متاحة أو غير ميسورة التكلفة لغالبية السكان في العديد من البلدان النامية، وبخاصة لمن يعيشون في المناطق الريفية، رغم كل التطورات والتحسين الملحوظ في بعض النواحي؛

36 - **يسلم أيضا** بأن عدد مستخدمي الإنترنت في تزايد مطرد، وبأن الفجوة الرقمية والفجوة المعرفية تتحولان أيضا في بعض الحالات من حيث طابعهما من فجوة في إمكانية توفر الإنترنت إلى فجوة في نوعية الوصول إلى الإنترنت والمعلومات والمهارات التي يمكن للمستخدمين الحصول عليها والفائدة التي يمكن أن يجنوها منها، ويسلم في هذا الصدد بضرورة منح الأولوية لاستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات باتباع نهج ابتكارية، بما فيها النهج القائمة على تعدد أصحاب المصلحة، في إطار استراتيجيات التنمية على الصعيدين الوطني والإقليمي؛

37 - **يشهد**، في هذا الصدد، على الأهمية الحيوية للتعدد اللغوي والمحتوى المحلي، وكذلك على سلامة المعلومات، في مجتمع المعلومات، ويحث جميع أصحاب المصلحة على تشجيع إنشاء مضمون تربوي وثقافي وعلمي على الإنترنت وتشجيع الوصول إليه، من أجل تعزيز الوصول المجدي إلى الإنترنت والتأكد من أن جميع الشعوب والثقافات قادرة على التعبير عن نفسها والوصول إلى الإنترنت بكل اللغات، بما فيها لغات الشعوب الأصلية في سياق العقد الدولي للغات الشعوب الأصلية (2022-2032)؛

38 - **يسلم** بأهمية بناء القدرات البشرية وتهيئة بيئة مؤاتية وإنشاء هيكل أساسي مرن في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فضلا عن تعزيز الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين ومساعدة البلدان في ما تبذله من جهود من أجل تعزيز الدور التمكيني الذي تؤديه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

39 - **يحث** على مواصلة التركيز على تحقيق أقصى قدر من المكاسب الإنمائية من التجارة الإلكترونية، عبر مبادرة التجارة الإلكترونية للجميع، التي توفر نهجا جديدا لتنمية التجارة من خلال المبادلات الإلكترونية عن طريق تمكين البلدان النامية من أن تجد بسهولة أكبر الطريقة الصحيحة للتعامل مع توريد المساعدة التقنية من أجل بناء القدرات في مجال الاستعداد للتجارة الإلكترونية وعن طريق تمكين الجهات المانحة من تكوين صورة واضحة عن البرامج التي يمكنها أن تمولها؛

40 - **يسلم** في هذا الصدد بأن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أطلق ونفذ عمليات التقييم السريع لمستوى استعداد أقل البلدان نموا للتجارة الإلكترونية بالتعاون مع جهات مانحة ومنظمات أخرى، لغرض التوعية بالفرص المتاحة والتحديات الماثلة فيما يتعلق بتسخير التجارة الإلكترونية في أقل البلدان نموا؛

41 - **يشير** إلى تقرير الاقتصاد الرقمي لعام 2021 الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، والذي يحلل دور تدفقات البيانات عبر الحدود لأغراض التنمية في تحقيق أقصى قدر من مكاسب التنمية المنصفة، مع التقليل إلى أدنى حد من مخاطر وآثار التجزئة المحتملة في الفضاء الرقمي؛

42 - **يرحب** بانعقاد الدورة السابعة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي في جنيف في الفترة من 6 إلى 8 أيار/مايو 2024، وانعقاد أسبوع التجارة الإلكترونية لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، في الفترة من 4 إلى 8 كانون الأول/ديسمبر 2023؛

43 - **يحيط علماً** بالتقرير العالمي الأخير للجنة النطاق العريض المعنية بالتنمية المستدامة المعنون حالة تقنية النطاق العريض لعام 2023: القدرة على الاتصال الرقمي - فرصة لإحداث تحول، ويلاحظ مع الاهتمام الجهود التي تواصل لجنة النطاق العريض بذلها لتعزيز الدعوة على مستوى رفيع من أجل تهيئة بيئة مؤاتية للحصول على خدمة الربط بالنطاق العريض بطريقة ميسورة التكلفة وموثوقة، وعلى وجه الخصوص عن طريق وضع خطط وطنية للربط بالنطاق العريض وإقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص لكفالة التصدي للتحديات التي تتطوي عليها خطة التنمية بالقوة المناسبة لإحداث أثر وبالتعاون مع جميع أصحاب المصلحة؛

44 - **يشير** إلى إعلان لجنة النطاق العريض المعنية بالتنمية المستدامة أهداف الدعوة المتعلقة بالنطاق العريض لدعم "ربط النصف الآخر" والمساعدة في الربط الشبكي لسكان العالم غير الموصولين بالإنترنت البالغ عددهم 2,6 بلايين نسمة؛

45 - **يسلم** بأن الاقتصاد الرقمي والتكنولوجيات الناشئة تتطوي على إمكانات هائلة تمكّنها من تحقيق الخير الاجتماعي وتنفيذ نتائج القمة العالمية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

46 - **يسلم أيضا** بالفجوات الرقمية القائمة في مجال الذكاء الاصطناعي وغيرها من الفجوات الرقمية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية من حيث الظروف والإمكانات والقدرات وبالحاجة إلى تضيق هذه الفوارق؛

47 - **يرحب** بالمبادرات العديدة التي اتخذتها مؤسسات الأمم المتحدة، التي تدعم تنفيذ مسارات عمل القمة العالمية، ويشجع جميع ميسري مسارات العمل على مواصلة العمل من أجل تنفيذ هذه المسارات؛

48 - **يرحب أيضا** بعمل برنامج المعلومات للجميع التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، الذي يهدف إلى مساعدة الدول الأعضاء في صوغ سياسات تسد الفجوة الرقمية وتضمن الإنصاف في مجتمعات المعرفة، ويرحب كذلك بتنظيم الأسبوع العالمي للدراسة الإعلامية والمعلوماتية، في الفترة من 24 إلى 31 تشرين الأول/أكتوبر من كل عام؛

49 - **يرحب كذلك**، في هذا الصدد، بتوصية منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة الخاصة بأخلاقيات الذكاء الاصطناعي، المعتمدة في 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2021⁽⁸⁾؛

50 - **يلحظ** التطورات الكبيرة التي شهدتها مجتمع المعلومات مع ظهور الذكاء الاصطناعي في المجال العام، وهو ما يزيد بشكل كبير من وتيرة ونطاق التأثير المتوقع للذكاء الاصطناعي على العديد من جوانب المجتمعات البشرية، ويعترف أيضا بالشواغل المتعلقة بالآثار السلبية للذكاء الاصطناعي، وتحديدًا على العمالة وسلامة المعلومات؛

51 - **يلحظ أيضا** إنشاء الأمين العام هيئة استشارية رفيعة المستوى المعنية بالذكاء الاصطناعي لأصحاب المصلحة المتعددين، ويحيط علماً بتقريرها المؤقت الصادر في 21 كانون الأول/ديسمبر 2023، ويتطلع إلى تقريرها النهائي؛

(8) منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، سجلات المؤتمر العام، الدورة الحادية والأربعون، باريس، 9-24 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، المجلد الأول، القرارات، الملحق السابع.

- 52 - **يلاحظ كذلك** أن الاتحاد الدولي للاتصالات أقام شراكات مع 40 كياناً آخر من كيانات الأمم المتحدة لعقد مناسبة "تسخير الذكاء الاصطناعي للأغراض المفيدة"، بما في ذلك مؤتمرات القمة التي يعقدها وإنشاء مستودع الذكاء الاصطناعي للاتحاد الدولي للاتصالات من أجل تحديد تطبيقات الذكاء الاصطناعي العملية والمتسمة بالمسؤولية للنهوض بأهداف التنمية المستدامة؛
- 53 - **يسلم** بعمل الاتحاد الدولي للاتصالات، بما في ذلك على وجه الخصوص عقد مؤتمر المفوضين في بوخارست في الفترة من 26 أيلول/سبتمبر إلى 14 تشرين الأول/أكتوبر 2022، الذي أكد فيه الأعضاء من جديد على التزامهم بالرؤية المشتركة لعالم مترابط؛
- 54 - **يشير** إلى عقد المحفل العالمي السادس للسياسات المتعلقة بالاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الذي نظمه الاتحاد الدولي للاتصالات في الفترة من 16 إلى 18 كانون الأول/ديسمبر 2021؛
- 55 - **يتطلع** إلى عقد الجمعية العالمية لتقييم الاتصالات، التي سيعقدها الاتحاد الدولي للاتصالات في نيودلهي في الفترة من 15 إلى 24 تشرين الأول/أكتوبر 2024، وعقد الندوة العالمية للمعايير، التي سيعقدها الاتحاد الدولي للاتصالات في نيودلهي في 14 تشرين الأول/أكتوبر 2024؛
- 56 - **يشير** إلى عقد المؤتمر العالمي لتطوير الاتصالات السلكية واللاسلكية الذي نظمه الاتحاد الدولي للاتصالات في كيغالي في الفترة من 6 إلى 16 حزيران/يونيه 2022؛
- 57 - **يشير أيضاً** إلى انعقاد الندوة العالمية الثامنة عشرة المعنية بمؤشرات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جنيف يومي 3 و 4 تموز/يوليه 2023 بشأن موضوع "النهوض بخطة القياس لتحقيق إمكانية الاتصال الإلكتروني بصورة عالمية وذات مغزى"؛
- 58 - **يسلم** بعمل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة لتعزيز تعميم التكنولوجيا الرقمية والبنى التحتية للبيانات والتكنولوجيا الرقمية في أفريقيا وغيرها من المناطق دعماً للحد من الفقر وللامن الغذائي؛
- 59 - **يسلم أيضاً** بعمل منظمة العمل الدولية بشأن أثر التغيير التكنولوجي على الوظائف؛ ولا سيما أثره على النساء والأشخاص الذين يعيشون أوضاعاً هشّة؛
- 60 - **يسلم كذلك** بعمل المرصد العالمي لخدمات الصحة الإلكترونية التابع لمنظمة الصحة العالمية، بما في ذلك نظره في الطريقة التي يمكن بها لاستخدام التقنيات المتنقلة في مجال الصحة، وتقديم الخدمات الصحية من بُعد، والسجلات الصحية الإلكترونية والتعلم الإلكتروني أن تسهم في تحقيق أهداف التغطية الصحية للجميع؛
- 61 - **يسلم** بعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بما في ذلك نشر استراتيجيته الرقمية، التي تهدف إلى تطبيق إمكانات التكنولوجيا الرقمية من أجل دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ويكرر تأكيد أهمية مواصلة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التركيز على هذه المساعدة وتنمية القدرات الرقمية للبلدان، ولا سيما البلدان النامية، بالتعاون مع سائر وكالات الأمم المتحدة المعنية؛
- 62 - **يسلم أيضاً** بعمل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، بما في ذلك نشرها لمجموعة أدوات المبادرات الرقمية للغات الشعوب الأصلية، التي توضح كيف يمكن استخدام الإنترنت والأدوات الرقمية الأخرى لحفظ لغات الشعوب الأصلية ولغات الأقليات الأخرى وإحيائها وتعزيزها؛

63 - **يسلم كذلك** بعمل منتدى إدارة الإنترنت، بما في ذلك وضع مبادراته الشبابية والوطنية والإقليمية، التي تدعم مناقشات أصحاب المصلحة المتعددين بشأن السياسة العامة الرقمية؛

64 - **يشير** إلى نشر استراتيجية الأمين العام بشأن التكنولوجيات الجديدة المتعلقة بالكيفية التي ستدعم بها منظومة الأمم المتحدة استخدام هذه التكنولوجيات الجديدة للتعبيل بتحقيق خطة عام 2030، وتيسير توافرها مع القيم المكرسة في الميثاق، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وقواعد ومعايير القانون الدولي؛

65 - **يكرر تأكيد** الالتزام بتسخير الإمكانيات التي تتمتع بها تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لتحقيق خطة عام 2030 وسائر الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، وتلاحظ في الوقت نفسه أن هذه التكنولوجيات يمكن أن تسرع من وتيرة التقدم في أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر جميعها، وتحت بناء على ذلك جميع الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات الدولية والأوساط التقنية والأكاديمية وجميع الجهات المعنية الأخرى صاحبة المصلحة على إدماج تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في النهج التي تعمل بها لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وتطلب إلى كيانات منظومة الأمم المتحدة التي تقوم بتيسير مسارات العمل المنبثقة عن القمة العالمية أن تستعرض خططها في مجال الإبلاغ وخطط عملها من أجل دعم تنفيذ خطة عام 2030؛

66 - **يلاحظ مع بالغ القلق** استمرار الفجوة الرقمية بين الجنسين على المستوى العالمي، حيث تستخدم 65 في المائة من النساء والفتيات الإنترنت حالياً مقارنة بنسبة 70 في المائة من الرجال، وأن المرأة لا تزال مهمشة رقمياً في العديد من أفقر البلدان حول العالم، ويوجه الانتباه إلى الفجوة الرقمية بين الجنسين، التي لا تزال قائمة ضمن دائرة حصول النساء والفتيات على تكنولوجيات المعلومات والاتصالات واستخدامها في مجالات منها التعليم والعمالة ومجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الأخرى، وتمشياً مع الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات، ويهيب بالدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين أن يتخذوا، حسب الاقتضاء، جميع التدابير اللازمة، لا سيما من خلال استحداث تعزيزات كبيرة لتتقيف النساء والفتيات في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات ومشاركتهن في هذه التكنولوجيا على سبيل الاستعمال والعمل وريادة الأعمال والابتكار والقيادة في إنتاج المحتوى، ومن خلال معالجة العنف الجنساني الذي تيسره التكنولوجيا؛

67 - **يلاحظ** المبادرات العديدة الهادفة إلى سد الفجوة الرقمية بين الجنسين، ومنها اليوم الدولي للفتيات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (الاتحاد الدولي للاتصالات)، وإطلاق الشراكة العالمية من أجل المساواة بين الجنسين في العصر الرقمي، وجوائز المساواة في مجال التكنولوجيا (الاتحاد الدولي للاتصالات وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة)، وشبكة التجارة الإلكترونية للمرأة (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية)، ومؤشرات مراعاة المساواة بين الجنسين في وسائل الإعلام (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة)، ونساء على الصفحة الرئيسية (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة)، والدراسة الاستقصائية العالمية بشأن المسائل الجنسانية ووسائل الإعلام (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة)، والفريق العامل التابع للجنة النطاق العريض والمعني بالنطاق العريض والمسائل الجنسانية، ومنتدى أفضل الممارسات المعني بالمسائل الجنسانية والوصول التابع لمنتدى إدارة الإنترنت، والعمل المضطلع به في منتدى القمة العالمية لمجتمع المعلومات بشأن المسائل الجنسانية، وعمل

البنك الدولي في عدد من البلدان على تعزيز الفرص المتاحة للنساء والفتيات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إضافة إلى عمل العديد من أصحاب المصلحة الآخرين بشأن هذه المسألة؛

68 - **يؤكد من جديد** الالتزام بإيلاء اهتمام خاص بالتحديات الفريدة والناشئة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تواجه جميع البلدان، لا سيما البلدان النامية، على النحو المتوخى في الفقرات ذات الصلة من قرار الجمعية العامة 125/70؛

69 - **يلاحظ مع التقدير** المبادرات والمسارات الخاصة التي أطلقت في إطار منتدى القمة العالمية لمجتمع المعلومات، ولا سيما تحالف أصحاب المصلحة المتعددين المعني بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وكبار السن، بالتعاون مع الاتحاد الدولي للاتصالات ومنظمة الصحة العالمية وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة وتمشيا مع عقد الأمم المتحدة للنهوض بالصحة في مرحلة الشيخوخة، وحملات الشباب؛

70 - **يلاحظ** أنه، رغم إرساء أساس متين لبناء القدرات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العديد من الميادين المتعلقة ببناء مجتمع المعلومات، لا يزال من الضروري مواصلة بذل الجهود لمواجهة التحديات الراهنة، لا سيما التحديات التي تواجهها البلدان النامية وأقل البلدان نمواً، ويوجه الانتباه إلى التأثير الإيجابي لتوسيع نطاق تنمية القدرات ليشمل المؤسسات والمنظمات والكيانات المعنية بالمسائل المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإدارة الإنترنت؛

71 - **يقهر** بالتعهدات البالغ عددها 911 المعلنه في مبادرة التحالف الرقمي "Partner2Connect" (المعروفة أيضا باسم P2C) التي أطلقها الاتحاد الدولي للاتصالات، من أجل تعزيز إمكانية الاتصال الإلكتروني الفعال والتحول الرقمي على الصعيد العالمي، مع التركيز على البلدان النامية، بما فيها البلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، بما يتماشى مع مسارات عمل القمة العالمية وأهداف التنمية المستدامة؛

72 - **يقهر** بضرورة التركيز على سياسات تنمية القدرات وتقديم دعم مستدام لمواصلة تعزيز تأثير الأنشطة والمبادرات التي يضطلع بها على الصعيدين الوطني والمحلي بهدف توفير المشورة والخدمات والدعم بهدف بناء مجتمع معلومات يشمل الجميع محوره الإنسان ويركز على التنمية؛

73 - **يلاحظ** استمرار بروز مواضيع مستجدة، من قبيل تطبيقات الإلكترونيات البيئية، ومساهمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الإنذار المبكر، والتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها، والاستجابة لحالات الكوارث، والتواصل عبر الشبكات الاجتماعية، والتنوع الثقافي واللغوي، واستعمال تكنولوجيا الواقع الافتراضي والحوسبة والخدمات السحابية، وإتاحة الإنترنت على الأجهزة المحمولة وتقديم الخدمات باستخدام الأجهزة المحمولة، والشبكات المجتمعية، والفجوة الرقمية بين الجنسين، والأمن السيبراني، وحماية الخصوصية وحرية التعبير على النحو المعرف في المادتين 17 و 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية⁽⁹⁾، وتمكين فئات المجتمع الضعيفة، وبخاصة الأطفال والشباب، وحمايتهم، من التعرض للاستغلال والإساءة على الإنترنت على وجه الخصوص؛

(9) انظر قرار الجمعية العامة 2200 ألف (د-21)، المرفق.

74 - **يؤكد من جديد** أن الجمعية العامة دعت في الوثيقة الختامية للاستعراض العام لتنفيذ مسارات عمل القمة العالمية إلى أن يُعقد منتدى القمة العالمية لمجتمع المعلومات سنوياً⁽¹⁰⁾، ويسلم بأهمية المنتدى في تعزيز التعاون والشراكة والابتكار وتبادل الخبرات والممارسات الجيدة من قبل جميع أصحاب المصلحة في مجال تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية المستدامة؛

75 - **يلاحظ** عقد منتدى القمة العالمية لمجتمع المعلومات لعام 2023، الذي استضافه الاتحاد الدولي للاتصالات وشارك في تنظيمه الاتحاد ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، في الفترة من 13 إلى 17 آذار/مارس 2023، تحت موضوع "مسارات عمل القمة العالمية لمجتمع المعلومات من أجل إعادة البناء على نحو أفضل وتسريع التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة"، ويرحب بانعقاد المناسبة الرفيعة المستوى لمنتدى الاستعراض العشري للقمة العالمية لمجتمع المعلومات في جنيف، في الفترة من 27 إلى 31 أيار/مايو 2024، وعملية التشاور المفتوحة التي تهدف إلى كفالة المشاركة الواسعة في المنتدى والإسماك بزمامه على نطاق واسع؛

76 - **يشجع** ميسري مسارات العمل على استخدام خطة عمل جنيف⁽¹¹⁾ كإطار لتحديد التدابير العملية لاستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات للإسهام في تحقيق خطة عام 2030، ويلاحظ مصفوفة أهداف التنمية المستدامة لمنتدى القمة العالمية لمجتمع المعلومات التي وضعتها وكالات الأمم المتحدة؛

77 - **يشجع** ميسري مسارات عمل القمة العالمية على كفالة المواءمة الدقيقة مع خطة عام 2030 عند النظر في الاضطلاع بأعمال جديدة لتنفيذ نتائج القمة العالمية، وفقاً لولاياتها ومواردها الحالية؛

78 - **يكرر تأكيد** أهمية الدعوة التي وجهتها الجمعية العامة إلى جميع أصحاب المصلحة من أجل إدماج تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في نهج تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وطلبها الموجه إلى كيانات الأمم المتحدة التي تعمل على تيسير مسارات عمل القمة العالمية لكي تستعرض خططها في مجال الإبلاغ وخطط عملها من أجل دعم تنفيذ خطة عام 2030؛

79 - **يشجع** المشاركة النشطة لرواد الأعمال في عملية القمة العالمية وأهداف التنمية المستدامة، حسبما دعا إليه قرار الجمعية العامة 160/77؛

إدارة الإنترنت

80 - **يؤكد من جديد** ضرورة أن يتابع الأمين العام، عن طريق عمليتين منفصلتين، نتائج القمة العالمية فيما يتصل بإدارة الإنترنت، أي العملية المتوخى منها تعزيز التعاون وعقد منتدى إدارة الإنترنت، ويسلم بأن العمليتين يمكن أن تكمل إحداهما الأخرى؛

81 - **يؤكد من جديد أيضاً** الفقرات 34 إلى 37 و 67 إلى 72 من برنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات؛

82 - **يؤكد من جديد كذلك** الفقرات 55 إلى 65 من قرار الجمعية العامة 125/70؛

(10) انظر قرار الجمعية العامة 125/70.

(11) انظر A/C.2/59/3، المرفق.

تعزيز التعاون

- 83 - **يسلم** بأهمية تعزيز التعاون في المستقبل لتمكين الحكومات بقدر متساو من الاضطلاع بأدوارها ومسؤولياتها فيما يتعلق بقضايا السياسة العامة الدولية المتصلة بالإنترنت، وليس فيما يتعلق بالشؤون التقنية وشؤون التشغيل اليومية التي لا تؤثر في قضايا السياسة العامة الدولية؛
- 84 - **يشير** إلى العمل الجاري الذي يضطلع به الفريق العامل المعني بتعزيز التعاون، الذي أنشأه رئيس اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، على نحو ما طلبته الجمعية العامة في قرارها 125/70 لوضع توصيات بشأن كيفية المضي في تنفيذ التعاون المعزز على النحو المتوخى في برنامج عمل تونس، ويلاحظ أيضا أن الفريق العامل كفل المشاركة الكاملة للحكومات وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة، لا سيما من البلدان النامية، مع مراعاة جميع آرائها وخبراتها المتنوعة؛
- 85 - **يشير أيضا** إلى أن الفريق العامل عقد خمس جلسات بين شهري أيلول/سبتمبر 2016 وكانون الثاني/يناير 2018 ناقش خلالها الإسهامات المقدمة من الدول الأعضاء والجهات الأخرى صاحبة المصلحة، على النحو المنصوص عليه في قرار الجمعية العامة 125/70؛
- 86 - **يشير كذلك** إلى تقرير رئيس الفريق العامل⁽¹²⁾ الذي يتضمن إشارات إلى النصوص الكاملة لجميع المقترحات والإسهامات، ويعرب عن امتنانه للرئيس وجميع المشاركين الذين قدموا إسهامات وساهموا في أعمال الفريق العامل؛
- 87 - **يرحب** بالتقدم الجيد الذي أحرزه الفريق العامل في العديد من المجالات وبالتوافق الذي يبدو أنه ظهر بشأن بعض المسائل، رغم استمرار وجود آراء متباينة بشأن عدد من القضايا الأخرى، كما يعرب، في هذا الصدد، عن الأسف لأنه تعذر على الفريق العامل التوصل إلى اتفاق حول التوصيات بشأن كيفية مواصلة تنفيذ التعاون المعزز على النحو المتوخى في برنامج عمل تونس؛

منتدى إدارة الإنترنت

- 88 - **يسلم** بأهمية منتدى إدارة الإنترنت وولايته باعتباره منتدى للحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين بشأن مسائل شتى، على النحو الوارد في الفقرة 72 من برنامج عمل تونس، بما في ذلك المناقشة بشأن قضايا السياسة العامة المتعلقة بالعناصر الرئيسية في إدارة الإنترنت؛
- 89 - **يشير** إلى قرار الجمعية العامة 125/70 الذي قررت فيه تمديد ولاية منتدى إدارة الإنترنت لمدة 10 سنوات أخرى، ينبغي للمنتدى أن يواصل خلالها إحراز تقدم في طرائق العمل وفي مشاركة أصحاب المصلحة ذوي الصلة من البلدان النامية؛
- 90 - **يسلم** بنشوء أكثر من 155 من مبادرات منتدى إدارة الإنترنت على الصعيدين الوطني والإقليمي تتخذ في جميع المناطق وتعالج قضايا إدارة الإنترنت التي لها أهمية وأولوية للبلد المنظم أو المنطقة المنظمة؛

91 - **يشير** إلى قرار الجمعية العامة 125/70 الذي دعت فيه الجمعية العامة للجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية إلى أن تولي، في إطار تقاريرها المنتظمة، الاعتبار الواجب لتنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الفريق العامل المعني بإدخال تحسينات على منتدى إدارة الإنترنت التابع للجنة⁽¹³⁾؛

92 - **يلحظ** عقد الاجتماع الثامن عشر لمنتدى إدارة الإنترنت، الذي نظم في كيوتو، اليابان، في الفترة من 8 إلى 12 تشرين الأول/أكتوبر 2023 تحت موضوع "الإنترنت التي نريدها - تمكين جميع الأشخاص"، والذي رحب بأكثر من 11 000 مشاركاً؛

93 - **يتطلع** إلى عقد الاجتماع التاسع عشر لمنتدى إدارة الإنترنت، المزمع تنظيمه في الرياض، المملكة العربية السعودية، في الفترة من 15 إلى 19 كانون الأول/ديسمبر 2024 تحت موضوع "بناء مستقبلنا الرقمي لأصحاب المصلحة المتعددين"، وإلى مواصلة تنفيذ ما ينطبق على العملية التحضيرية للاجتماع من التوصيات الواردة في تقرير الفريق العامل المعني بإدخال تحسينات على منتدى إدارة الإنترنت التابع للجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية؛

94 - **يرحب**، في هذا السياق، بالتقدم المستمر المحرز في عمل منتدى إدارة الإنترنت فيما بين الدورات فيما يتعلق بالطرائق المختلفة لربط بليون نسمة أخرى بالإنترنت، والائتلافات الدينامية، ومنتديات أفضل الممارسات وشبكات السياسات وتمكينهم من الوصول إليها، وبالمساهمات التي تقدمها المنتديات الوطنية والإقليمية لإدارة الإنترنت، والفريق الاستشاري لأصحاب المصلحة المتعددين، وفريق القيادة؛

95 - **يلحظ**، في هذا السياق، إنشاء فريق قيادة منتدى إدارة الإنترنت، كخطوة في تنفيذ مقترح منتدى إدارة الإنترنت الموسع المقدم في تقرير فريق الأمين العام الرفيع المستوى المعني بالتعاون الرقمي؛

سبل المضي قدماً

96 - **يهيب** بكيانات الأمم المتحدة مواصلة التعاون الفعال في تنفيذ نتائج القمة العالمية ومتابعتها عن طريق منظومة الأمم المتحدة، واتخاذ الخطوات اللازمة لإقامة مجتمع معلومات يشمل الجميع محوره الإنسان ويركز على التنمية والالتزام بذلك، والقيام بدور محفز لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الواردة في خطة عام 2030؛

97 - **يهيب** بجميع أصحاب المصلحة مواصلة إيلاء الاهتمام، على سبيل الأولوية، لهدف تعزيز الشمول الرقمي وسد الفجوات الرقمية، بما في ذلك الفجوة الرقمية بين الجنسين، وتنفيذ استراتيجيات سليمة تسهم في تطوير الحكومة الإلكترونية، وفي مواصلة التركيز على سياسات وتطبيقات مراعية للفقراء فيما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل الوصول إلى من يعيشون أوضاعاً هشة، بما في ذلك إتاحة الوصول إلى شبكات النطاق العريض الموثوق بها والميسورة التكلفة على مستوى القاعدة الشعبية، بطرق منها النماذج التشاركية، بهدف تضيق الفجوات الرقمية بين البلدان وداخلها من أجل بناء مجتمعات المعلومات والمعرفة؛

98 - **يسلم** بأهمية توسيع نطاق مشاركة جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، في التحول الرقمي لتسخير منافع التكنولوجيات الناشئة، بما في ذلك نظم الذكاء الاصطناعي المأمونة والمؤمنة

والموثوقة، والمشاركة الفعالة في إنشائها وإدخالها طور التشغيل واستعمالها، وبأهمية أن تنتظر اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في أثر وتحديات التغيرات التكنولوجية السريعة والتكنولوجيات الرائدة على تحقيق أهداف وغايات التنمية المستدامة؛

99 - **يدعو** جميع أصحاب المصلحة إلى المشاركة بنشاط في المناسبة الرفيعة المستوى لمنتدى الاستعراض العشريني للقمة العالمية المعقودة في جنيف بما في ذلك المشاورات بين أصحاب المصلحة المتعددين بشأن الإنجازات والاتجاهات الرئيسية والتحديات والفرص المتعلقة بمسارات عمل القمة العالمية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

100 - **يقر** بالتحديات المتبقية أمام التنفيذ الكامل لنتائج القمة العالمية، ويقر أيضاً بالتحديات المتبقية أمام تحقيق خطة عام 2030، ويدعو جميع أصحاب المصلحة إلى تسريع تنفيذ مسارات عمل القمة العالمية لتحقيق الأهداف المحددة في عملية الاستعراض العشري والنهوض بتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

101 - **يحث** جميع أصحاب المصلحة على إيلاء الأولوية لاستحداث نهج ابتكارية تحفز إتاحة الهياكل الأساسية للنطاق العريض للجميع بصورة مُجدية وبتكلفة ميسورة في البلدان النامية، واستعمال خدمات النطاق العريض المناسبة لضمان تطوير مجتمع معلومات يشمل الجميع محوره الإنسان ويركز على التنمية ولتضييق الفجوات الرقمية إلى أدنى حد، بما في ذلك الفجوة الرقمية بين الجنسين؛

102 - **يُهيئ** جميع الجهات صاحبة المصلحة تهيئة بيئة سياساتية مواتية للاستثمار وتعزيز التعاون والشراكة بين القطاعين العام والخاص من أجل الاستثمار المستدام في الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتطبيقاتها وخدماتها، والمحتوى، والمهارات الرقمية، وذلك بهدف ضمان إمكانية الاتصال الإلكتروني الفعال اللازم لتعزيز أهداف التنمية المستدامة؛

103 - **يُهيئ** بالمنظمات الدولية والإقليمية أن تواصل بانتظام تقييم مدى وصول الدول الشامل إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وتقديم تقارير عن ذلك، بهدف إتاحة فرص متكافئة لنمو قطاعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البلدان النامية؛

104 - **يسلم**، تمشياً مع الفقرة 4 أعلاه، بضرورة وضع تمويل تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية في سياق الأهمية المتزايدة لدور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لا باعتبارها وسيلة للاتصال فحسب، بل باعتبارها أيضاً وسيلة لتمكين التنمية، وباعتبارها أداة لتحقيق الأهداف والغايات الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة؛

105 - **يحث** جميع البلدان على بذل جهود ملموسة للوفاء بالتزاماتها بموجب خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية⁽¹⁴⁾، مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات البلدان النامية؛

106 - **يكرر تأكيد** أهمية مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في نسق بيانات مفتوحة كأداة رصد وتقييم لقياس الفجوة الرقمية بين البلدان وداخل المجتمعات يسترشد بها صانعو القرار لدى وضع السياسات العامة والاستراتيجيات المتعلقة بالتنمية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، ويشدد على أهمية توحيد مؤشرات موثوق بها تُحدَّث بانتظام والمواءمة بينها، ويشدد على أهمية البيانات المصنفة حسب نوع الجنس للمساهمة في سد الفجوة الرقمية بين الجنسين؛

(14) قرار الجمعية العامة 313/69، المرفق.

- 107 - **يهيب** بجميع البلدان أن تشجع شمولية الابتكار، ولا سيما فيما يتعلق بالمجتمعات المحلية والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة والمسنين والشباب، وأن تكفل أن يكون توسيع نطاق التكنولوجيات الجديدة ونشرها جامعين وألاً يُحدثنا فجوات إضافية⁽¹⁵⁾؛
- 108 - **يقر** بأهمية دور أدوات القياس والرصد الرقمية التي تدعم تعميم وقياس أهداف التنمية المستدامة؛
- 109 - **يشجع** على وضع وتنفيذ أطر قانونية قوية وسياسات وتدابير لحماية البيانات والمساءلة لتعزيز الخصوصية منذ مرحلة التصميم في جميع التقنيات والخدمات، ويسلط الضوء على أهمية تمكين تدفق البيانات عبر الحدود والتدفق الحر للبيانات مع توافر الثقة، مع احترام الأطر القانونية المعمول بها في هذا السياق، وإعادة تأكيد دور البيانات في التنمية؛
- 110 - **يهيب** بجميع الجهات صاحبة المصلحة تعزيز الإلمام بالتكنولوجيا الرقمية وجهود التوعية لتمكين الأفراد، ولا سيما أولئك الذين يعيشون في أوضاع هشّة، من فهم وممارسة حقوقهم في حماية البيانات والخصوصية، واتخاذ خيارات مستنيرة بشأن بياناتهم الشخصية واتخاذ الخطوات المناسبة لحماية أمنهم وخصوصيتهم على الإنترنت؛
- 111 - **يكرر تأكيد** أهمية تبادل أفضل الممارسات على جميع المستويات، ويشجع، مع التسليم بالمستوى الممتاز لتنفيذ المشاريع والمبادرات التي تعزز أهداف القمة العالمية، جميع أصحاب المصلحة على تسمية مشاريعهم للمشاركة في مسابقة جائزة القمة العالمية السنوية كجزء لا يتجزأ من عملية التقييم للقمة العالمية، ويحيط علماً في الوقت ذاته بالقرار عن التجارب الناجحة في إطار القمة العالمية؛
- 112 - **يهيب** بمؤسسات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات والمنتديات ذات الصلة أن تستعرض، وفقاً لنتائج القمة العالمية، المنهجيات الموضوعية لمؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بصورة دورية، أخذاً في اعتبارها اختلاف مستويات التنمية والظروف الوطنية، ومن ثم فإنه:
- (أ) يشجع الدول الأعضاء على تطوير ووضع هياكل أساسية للبيانات ذات الصلة بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات على الصعيد الوطني، وتبادل المعلومات بشأن دراسات الحالات الفردية القطرية، والتعاون مع البلدان الأخرى في إطار برامج التبادل في مجال بناء القدرات؛
- (ب) يشجع مؤسسات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات والمنتديات ذات الصلة على تقييم أثر تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في التنمية المستدامة؛
- (ج) يلاحظ مع التقدير عمل الشراكة المعنية بقياس استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، وسلسلة قياس التطور الرقمي التي توفر معلومات عن الاتجاهات والإحصاءات الحديثة بشأن الوصول إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والقدرة على تحمل تكلفتها وتطور مجتمعات المعلومات والمعرفة في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
- (د) يشجع الشراكة المعنية بقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية على مواصلة متابعة مقررات اللجنة الإحصائية ذات الصلة بشأن إحصاءات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

لأغراض إنتاج إحصاءات عالية الجودة وحسنة التوقيت في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتسخير الفوائد الممكن جنيها من استخدام البيانات الضخمة لأغراض الإحصاءات الرسمية؛

113 - **يدعو** المجتمع الدولي إلى تقديم تبرعات للصندوق الاستئماني الخاص الذي أنشأه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لدعم أعمال الاستعراض والتقييم التي تقوم بها اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية فيما يتعلق بمتابعة نتائج القمة العالمية، منوها في الوقت نفسه مع التقدير بالدعم المالي المقدم من حكومات سويسرا وفنلندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية لهذا الصندوق؛

114 - **يشير** إلى الاقتراح الوارد في قرار الجمعية العامة 125/70 بأن تعقد الجمعية في عام 2025 اجتماعا رفيع المستوى بشأن الاستعراض العام لتنفيذ نتائج القمة العالمية، ويرحب بخريطة الطريق التي تبين الخطوط العريضة لمساهمات اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في الاستعراض العام، ويشجع الدول الأعضاء الراغبة على تقديم الدعم المالي أو غيره من أشكال الدعم لتنفيذه؛

115 - **يحيط علما مع التقدير** بخريطتي الطريق اللتين وضعهما الاتحاد الدولي للاتصالات ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة من أجل التحضير للاستعراض العشريني للقمة العالمية؛

116 - **يطلب** إلى اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية أن تجمع مدخلات من الدول الأعضاء وجميع الميسرين وغيرهم من أصحاب المصلحة، وأن تنظم خلال دورتها الثامنة والعشرين في عام 2025، مناقشات فنية بشأن التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية خلال السنوات العشرين الماضية، وأن تقدم تقريرا عن ذلك من خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى الجمعية العامة؛

117 - **يحيط علما مع التقدير** بتقرير الأمين العام وبالمناقشة التي أجرتها بشأنه اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في دورتها السابعة والعشرين، ويسلم بالدور الذي تؤديه اللجنة بوصفها جهة التنسيق في متابعة نتائج القمة العالمية على نطاق المنظومة؛

118 - **يشدد** على أهمية النهوض بتهيئة مجتمع معلومات شامل للجميع، مع إيلاء اهتمام خاص لسد الفجوة الرقمية وفجوة النطاق العريض، مع مراعاة الاعتبارات الخاصة بالبلدان النامية والاعتبارات الجنسانية والثقافية والمتعلقة بالشباب وغيرهم من الفئات الناقصة التمثيل؛

119 - **يدعو** إلى مواصلة الحوار والعمل لتحقيق تعاون معزز على النحو المتوخى في برنامج عمل تونس؛

120 - **يسلط الضوء** على المناقشات الجارية بشأن تقرير الأمين العام المعنون "خريطة طريق من أجل التعاون الرقمي" وعلى المقترحات الواردة في تقرير الأمين العام المعنون "خطتنا المشتركة"⁽¹⁶⁾، بما في ذلك الاتفاق الرقمي العالمي، بخصوص القمة العالمية لمجتمع المعلومات، ويتطلع في هذا الصدد إلى مواصلة المشاورات والاتصالات من أجل إبرام اتفاق رقمي عالمي يتسق مع نتائج القمة العالمية، ويشدد على أهمية ضمان تحقيق أوجه تآزر وتجنب الازدواج بين مختلف الكيانات؛

121 - **يسلط الضوء أيضا**، في هذا الصدد، على الدور الراسخ للجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية بوصفها منبرا حكوميا دوليا للمناقشات بشأن تأثير التكنولوجيات على تحقيق أهداف التنمية المستدامة والفرص التي تتيحها في هذا المجال؛

122 - **يشدد** على الحاجة إلى عملية مستمرة ومفتوحة وشاملة للجميع وشفافة لمفاوضات الاستعراض العشريني للقمة العالمية ومتابعتها في جنيف، والتي ينبغي أن تشمل مشاورات غير رسمية مع الدول الأعضاء والمراقبين والجهات صاحبة المصلحة؛

123 - **يشدد أيضا**، فيما يتعلق بما سبق، على الهدف المتمثل في تعظيم الفوائد من التكنولوجيات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ويعيد التأكيد على فكرة عدم ترك أحد خلف الركب، وهو الوعد التحويلي المحوري لخطة عام 2030؛

124 - **يطلب** إلى الأمين العام أن يقدم سنويا إلى اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية تقريرا عن تنفيذ التوصيات الواردة في هذا القرار وفي قرارات المجلس الأخرى المتعلقة بتقييم التقدم المحرز كما ونوعا في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومتابعتها.

مشروع القرار الثاني تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إنه **يسلم** بالدور الذي تؤديه اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، بوصفها حاملة لواء الأمم المتحدة في مجال تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية، وجهة التنسيق التابعة للأمم المتحدة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية، في تحليل الكيفية التي يمكن بها للعلم والتكنولوجيا والابتكار، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أن تكون عناصر تمكين لخطة التنمية المستدامة لعام 2030⁽¹⁾، من خلال العمل بمثابة محفل للتخطيط الاستراتيجي، وتبادل الدروس المستفادة وأفضل الممارسات، وتوفير نظرة استشرافية بشأن الاتجاهات الفائقة الأهمية في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار في القطاعات الرئيسية المتمثلة في الاقتصاد والبيئة والمجتمع، وتوجيه الانتباه إلى التكنولوجيا الجديدة والناشئة،

وإنه يسلم أيضا بالدور والإسهام الأساسيين للعلم والتكنولوجيا والابتكار في بناء القدرة الوطنية على المنافسة في الاقتصاد العالمي والحفاظ عليها وفي التصدي للتحديات العالمية وتحقيق التنمية المستدامة،

وإنه يسلم كذلك بالدور الأساسي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تعزيز وتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار باعتبارها عناصر تمكين للتنمية،

وإنه يشير إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام 2005⁽²⁾ وقرار الجمعية العامة 125/70 المؤرخ 16 كانون الأول/ديسمبر 2015 المعنون "الوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الاستعراض العام لتنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات" اللذين سلّم فيهما بأن للعلم والتكنولوجيا، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، دورا بالغ الأهمية في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، وإن يعيد تأكيد الالتزامات الواردة فيها،

وإنه يشير أيضا إلى دخول اتفاق باريس حيز النفاذ في 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2016⁽³⁾،

وإنه يشير كذلك إلى أن الجمعية العامة اعترفت في قرارها 153/78 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2023 بأن اتخاذ إجراءات بشأن التكيف مع تغير المناخ أولوية ملحة وتحد عالمي أمام جميع البلدان، ولا سيما البلدان المعرضة للآثار الضارة لتغير المناخ، وشددت على الحاجة الملحة إلى تعزيز الإجراءات والدعم، بما في ذلك التمويل وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا، لتعزيز القدرة على التكيف، وزيادة القدرة على الصمود، والحد من الضعف حيال تغير المناخ وفقا لأفضل المعلومات العلمية المتاحة، مع مراعاة أولويات واحتياجات البلدان النامية،

وإنه يلاحظ بقلق بالغ الوضع السلبي الحاد والمأساوي لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على صحة الإنسان، والفقر وعدم المساواة على الصعيد العالمي، والسلامة، والرفاه، وما تعرضت له

(1) قرار الجمعية العامة 1/70.

(2) قرار الجمعية العامة 1/60.

(3) انظر FCCC/CP/2015/10/Add.1، المقرر 1/م أ-21، المرفق.

المجتمعات والاقتصادات من اختلالات شديدة، وما ألحقته الجائحة من دمار بحياة الناس وسبل عيشهم، وأن أشد الفئات فقرا وضعفا هي الأكثر تضررا من الجائحة،

وإن يؤكد من جديد الطموح، بعد جائحة كوفيد-19، للعودة إلى المسار الصحيح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة عن طريق وضع وتنفيذ استراتيجيات للتعافي تتسم بالاستدامة والشمول من أجل التعجيل بالتقدم صوب تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 تنفيذا كاملا والمساعدة على الحد من مخاطر الصدمات والأزمات والجوائح في المستقبل وبناء القدرة على الصمود في وجهها، بسبل من بينها التمويل وتعزيز النظم الصحية وتوفير التغطية الصحية الشاملة، وإذ يسلم بأن حصول الجميع على نحو منصف وفي الوقت المناسب على اللقاحات ووسائل العلاج والتشخيص المتعلقة بكوفيد-19 والتي تكون مأمونة وجيدة وفعالة وميسورة التكلفة هو من صميم التدابير العالمية المتخذة على أساس الوحدة والتضامن والتعاون المتعدد الأطراف المتجدد ومبدأ ألا يترك أحد خلف الركب،

وإن يشير إلى أن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية يعمل بوصفه أمانة اللجنة،

وإن يسلم بأن الجمعية العامة شجعت، في قرارها [213/76](#) المؤرخ 17 كانون الأول/ديسمبر 2021 و [160/78](#) المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2023 المتعلقين بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية على أن يواصل إجراء استعراضات السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار بهدف مساعدة البلدان النامية على تحديد الأولويات والتدابير اللازمة اتخاذها لإدماج السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار في استراتيجياتها الإنمائية الوطنية، وكفالة دعم هذه السياسات والبرامج لخطط التنمية الوطنية،

وإن يشير إلى مقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي [254/2021](#) المؤرخ 22 تموز/يوليه 2021 الذي ينص على تمديد ولاية المجلس الاستشاري للقضايا الجنسانية التابع للجنة حتى عام 2025، وإلى قرارات الجمعية العامة [132/70](#) المؤرخ 17 كانون الأول/ديسمبر 2015 و [213/70](#) و [219/70](#) المؤرخين 22 كانون الأول/ديسمبر 2015 التي تتصدى على التوالي للعقبات التي تحول دون وصول المرأة والفتاة على قدم المساواة إلى العلم والتكنولوجيا، وإدماج المنظور الجنساني في السياسات والبرامج الإنمائية،

وإن يلاحظ مع القلق أوجه التفاوت القائمة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية من حيث الظروف والإمكانيات والقدرات اللازمة لإنتاج معارف علمية وتكنولوجية جديدة، وإذ يشدد على أن التعاون والعمل المشترك في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار، فضلا عن الدعم الدولي، أمور أساسية في النهوض بقدرة البلدان النامية على الاستفادة من أوجه التقدم التكنولوجي، وإنتاج المعارف العلمية والتكنولوجية والابتكارية والاعتناء بها وتحصيلها واستيعابها واختيار اللائق منها وتكييفها والانتفاع بها،

وإن يشير إلى الاستنتاجات المتفق عليها للجنة وضع المرأة بشأن تمكين المرأة اقتصاديا في عالم العمل الآخذ في التغيير، التي اعتمدها اللجنة في دورتها الحادية والستين⁽⁴⁾ وأكدت فيها جملة أمور منها الحاجة إلى إدارة التغيير التكنولوجي والرقمي لتمكين المرأة اقتصاديا، لأغراض منها بوجه خاص تعزيز قدراتها، بما في ذلك القدرات المؤسسية للبلدان النامية، بغية تمكين المرأة من تسخير العلوم والتكنولوجيا لأغراض ريادة الأعمال والتمكين الاقتصادي في عالم العمل الآخذ في التغيير،

(4) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، 2017، الملحق رقم 7 (E/2017/27)، الفصل الأول، الفرع ألف.

وإذ يشير أيضا إلى الوثيقة الختامية للمنتدى بعنوان "الاستثمار في المرأة والفتاة في ميدان العلوم من أجل النمو الأخضر الشامل للجميع"، الذي عقد في نيويورك يومي 11 و 12 شباط/فبراير 2019 للاحتفال باليوم الدولي للمرأة والفتاة في ميدان العلوم⁽⁵⁾،

وإذ يشير كذلك إلى عمل اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية بشأن تطبيق منظور جنساني على العلم والتكنولوجيا والابتكار في حلقة العمل التي عقدت في فيينا في 18 كانون الثاني/يناير 2019، وخلال الدورة الرابعة والعشرين للجنة المعقودة في 21 أيار/مايو 2021، وكذلك إلى عمل اللجنة بشأن التعامل مع مشاركة المرأة في العلم والتكنولوجيا والابتكار من منظور إنمائي، بما في ذلك عملها بالشراكة مع جامعة أوكاياما بشأن الباحثات الشابات، إضافة إلى الحلقات الدراسية وحلقات العمل بشأن العلم والتكنولوجيا والابتكار التي ينظمها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بوصفه أمانة اللجنة،

وإذ يحيط علما بأهمية توخي معالجة مختلف جوانب الفجوات الرقمية، لا سيما الفجوة الرقمية بين الجنسين، في سياسات وبرامج تنمية العلم والتكنولوجيا والابتكار، على النحو الذي تطرقت إليه الشراكة العالمية EQUALS ومبادرة #eSkills4Girls التي أطلقتها مجموعة العشرين،

وإذ يشجع المبادرات الرامية إلى تعزيز دور المرأة في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار في البلدان النامية، بما في ذلك جوائز لوريال - اليونيسكو للمرأة في مجال العلوم، وبرنامج الزمالات للنساء في بداية مسيرتهن المهنية التابع لمنظمة العالم النامي للمرأة في مجال العلوم، وجوائز كوامي نكروما للتميز العلمي للمرأة التابعة للاتحاد الأفريقي،

وإذ يسلم بأن القدرات من قبيل التعليم الأساسي، والعلوم، والتكنولوجيا، والمهارات الهندسية والرياضيات، ومهارات التصميم والإدارة وتنظيم المشاريع، محورية لفعالية الابتكار، ولكنها غير موزعة بالتساوي بين البلدان والمناطق وداخلها، وأن توافر تعليم جيد في مجالات العلم والتكنولوجيا والرياضيات وإمكانية الحصول عليه والقدرة على تحمل تكاليفه في مراحل التعليم الابتدائي والثانوي والجامعي، عوامل لا غنى عنها وينبغي تمويلها وتعزيزها وتنسيقها وإعطائها الأولوية، بغية تهيئة بيئة اجتماعية شاملة للجميع ومواتية للنهوض بالعلم والتكنولوجيا والابتكار،

وإذ يشير إلى قرار الجمعية العامة 1/70 المؤرخ 25 أيلول/سبتمبر 2015 المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"، الذي اعتمدت فيه الجمعية العامة مجموعة شاملة وبعيدة المدى من أهداف وغايات التنمية المستدامة العالمية التي تركز على الناس وتفضي إلى التحول،

وإذ يدرك الدور الأساسي للعلم والتكنولوجيا والابتكار، إلى جانب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، في تحقيق عدد من أهداف التنمية المستدامة، ومن ثم يسلط الضوء على دورها كعوامل تمكين لخطوة عام 2030 من أجل مواصلة التصدي للتحديات العالمية،

وإذ يشير إلى قرار الجمعية العامة 313/69 المؤرخ 27 تموز/يوليه 2015 المتعلق بخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، وإذ يشير أيضا إلى إنشاء آلية تيسير التكنولوجيا،

وإذ يسلط الضوء على المساهمة التي يمكن أن تقدمها اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية لآلية تيسير التكنولوجيا، مع مراعاة الولاية المنوطة به في تعزيز التعاون والشراكات بين

(5) A/73/798، المرفق الأول.

أصحاب المصلحة المتعددين من خلال تبادل المعلومات والخبرات، وأفضل الممارسات والمشورة في مجال السياسات بين الدول الأعضاء والمجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط العلمية والأكاديمية وكيانات الأمم المتحدة والجهات الأخرى صاحبة المصلحة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة بدعم من العلم والتكنولوجيا والابتكار،

وإنه يشير إلى أن الجمعية العامة شجعت، في قرارها 228/72 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2017، اللجنة على أن تنهض، وفقا لروح خطة عام 2030 وخطة عمل أديس أبابا، بالتعاون الدولي في ميدان تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية،

وإنه يشير أيضا إلى أن الجمعية العامة شجعت، في القرار ذاته، اللجنة على مناقشة واستكشاف نماذج تمويل ابتكارية كوسيلة لاجتذاب جهات جديدة من أصحاب المصلحة والمبتكرين ومصادر رأس المال الاستثماري اللازم لمجالات العلم والتكنولوجيا والهندسة وإيجاد حلول مستتدة إلى الابتكار، بالتعاون مع المنظمات الأخرى، على الصعيدين الإقليمي والمتعدد الأطراف، حسب الاقتضاء،

وإنه يلاحظ أن التغيير التكنولوجي السريع يمكن أن يساهم في التعجيل بتحقيق خطة عام 2030 عن طريق تحسين الدخول الحقيقية، وإتاحة نشر حلول جديدة للعقبات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على نحو أسرع وأوسع نطاقا، ودعم أشكال أكثر شمولاً للمشاركة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية، وسد الفجوات الرقمية بجميع أشكالها، والاستعاضة عن أنماط الإنتاج الضارة بالبيئة بأنماط أكثر استدامة، وتزويد واضعي السياسات بأدوات قوية لتصميم التدخلات الإنمائية والتخطيط لها،

وإنه يلاحظ أيضا أن التكنولوجيا الجديدة تخلق فرصا جديدة للعمل والتنمية، ما يزيد بالتالي من الطلب على المهارات والكفاءات الرقمية، وإذ يشدد على أهمية بناء المهارات والكفاءات الرقمية، لكي تكون المجتمعات قادرة على التكيف مع التغيرات التكنولوجية ذات الصلة والاستفادة منها،

وإنه يشير إلى قرارات الجمعية العامة 242/72 المؤرخ 22 كانون الأول/ديسمبر 2017 و 17/73 المؤرخ 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2018 و 316/75 المؤرخ 17 آب/أغسطس 2021 و 320/77 المؤرخ 25 تموز/يوليه 2023، التي طلبت فيها الجمعية إلى آلية تيسير التكنولوجيا وإلى اللجنة، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، إيلاء الاعتبار الواجب لأثر التغيرات التكنولوجية السريعة الرئيسية على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، كل في حدود ولايته وموارده المتاحة،

وإنه يرحب بعمل اللجنة فيما يتعلق بموضوعها ذوي الأولوية الراهنين، وهما "تسخير البيانات لأغراض التنمية" و "التعاون العالمي في مجال تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية"،

وإنه يشير إلى إطار الاستعراضات الوطنية للسياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار الذي وضعه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية من أجل مساعدة البلدان في تحسين موازنة السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار مع خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة⁽⁶⁾،

وإنه يسلم بضرورة اتباع نهج مبتكرة تلبي احتياجات المجتمعات الأكثر فقرا والمهمشة والشعبية، بما في ذلك المجتمعات التي تعيش أوضاعا هشة، في البلدان النامية والمتقدمة، مع حماية بياناتهم الشخصية من إساءة الاستخدام واحترام ملكية البيانات الشخصية، وتشركها في عمليات الابتكار وتدمج بناء

(6) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الوثيقة UNCTAD/DTL/STICT/2019/4.

القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار باعتبارها عنصرا حيويا في خطط التنمية الوطنية، بسبل منها التعاون بين الوزارات المعنية والهيئات التنظيمية،

وإنه يسلم أيضا بأهمية حماية البيانات والخصوصية في سياق تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية،

وإنه يسلم كذلك بأن عمليات استشراف آفاق التكنولوجيا وتقييمها، بما في ذلك التكنولوجيات المراعية للمنظور الجنساني والبيئة، يمكن أن تساعد واضعي السياسات وأصحاب المصلحة في تنفيذ خطة عام 2030، من خلال كشف التحديات والفرص التي يمكن معالجتها من الناحية الاستراتيجية، وبأنه ينبغي تحليل اتجاهات التكنولوجيا، مع مراعاة السياق الاجتماعي الاقتصادي بشكل أعم،

وإنه يسلم بأن النظم الإيكولوجية الابتكارية والرقمية المتطورة بشكل جيد⁽⁷⁾ تؤدي دورا أساسيا في التنمية الرقمية الفعلية وفي تيسير العلم والتكنولوجيا والابتكار،

وإنه يسلم أيضا بتزايد جهود التكامل على الصعيد الإقليمي في جميع أنحاء العالم وبالبعث الإقليمي لمسائل العلم والتكنولوجيا والابتكار المرتبط بذلك،

وإنه يشير إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي عقد في ريو دي جانيرو، البرازيل، في الفترة من 20 إلى 22 حزيران/يونيه 2012، المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه"⁽⁸⁾، بما في ذلك ما ورد فيها من مبادئ،

وإنه يسلم بضرورة تجديد الالتزامات بحشد التمويل للابتكار وزيادته، ولا سيما في البلدان النامية وأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، دعما لأهداف التنمية المستدامة،

وإنه يسلم أيضا بأن الناس في جميع أنحاء العالم يتضررون من جراء الصدمات، بدءا من الأزمات الاقتصادية ووصولاً إلى حالات الطوارئ الصحية، ومن النزاعات الاجتماعية والحروب إلى الكوارث الناجمة عن الأخطار الطبيعية، وبأن هذه الصدمات لها تأثير شديد على إحراز تقدم نحو تحقيق التنمية المستدامة،

وإنه يشير إلى أن الجمعية العامة أهابت، في قرارها 306/74 المؤرخ 11 أيلول/سبتمبر 2020، بالدول الأعضاء وبجميع الجهات المعنية ذات المصلحة أن تشجع مبادرات البحث والتطوير وبناء القدرات، وأن تعزز التعاون في مجالات العلوم والابتكار والتكنولوجيات والمساعدة التقنية وتبادل المعارف، وفي الاستفادة من ذلك كله، بوسائل منها تحسين التنسيق فيما بين الآليات القائمة، ولا سيما مع البلدان النامية، على أسس من التعاون والتنسيق والشفافية، في إطار مواجهة جائحة كوفيد-19 وفي أفق تحقيق أهداف التنمية المستدامة،

وإنه يسلم بالعلاقة المعقدة بين البيانات والتنمية المستدامة ويتعهد إدارة البيانات،

(7) تشمل النظم الإيكولوجية الرقمية مكونات من قبيل الهياكل الأساسية التكنولوجية، والهياكل الأساسية للبيانات، والهياكل الأساسية المالية، والهياكل الأساسية المؤسسية، والهياكل الأساسية البشرية.

(8) قرار الجمعية العامة 288/66، المرفق.

وإن يأخذ في اعتباره أهمية التعاون الدولي في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار لتحقيق التزام المجتمع الدولي بالتنمية المستدامة وعدم ترك أي أحد خلف الركب، ودور الشراكات العالمية في تيسير المشاركة في إيجاد حلول عالمية للتصدي للتحديات العالمية،

وإن يشير إلى قرار الجمعية العامة 259/78 المؤرخ 9 كانون الثاني/يناير 2024 بشأن اليوم الدولي للعلم والتكنولوجيا والابتكار لبلدان الجنوب، ولا سيما دعوتها المجتمع الدولي إلى أن ينشئ فضاء مفتوحاً وعادلاً وشاملاً وغير تمييزي للتنمية والتعاون العلميين والتكنولوجيين، وأن يدعم الجهود التي تبذلها جميع البلدان، بما فيها بلدان الجنوب، لتطوير وتعزيز نظمها الوطنية للعلم والتكنولوجيا والابتكار،

وإن يسلم بمساهمة العلم والتكنولوجيا والابتكار في بناء مجتمعات قادرة على التكيف عن طريق تمكين الناس، بمن فيهم أولئك الذين يعيشون أوضاعاً هشة، وإسماع صوتهم بوسائل منها توسيع نطاق الحصول على التعليم والرعاية الصحية، ورصد المخاطر البيئية والاجتماعية، والربط بين الناس، وتمكين نظم الإنذار المبكر، وحفز التنوع الاقتصادي، والتنمية الاقتصادية، مع النظر في الآثار السلبية على البيئة،

وإن يلاحظ الإنجازات الكبيرة وإمكانات الإسهام المتواصل للعلم والتكنولوجيا والابتكار ولتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق رفاه الإنسان والازدهار الاقتصادي وتوفير العمالة،

وإن يلاحظ أيضاً وجوب موازنة السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار لمعالجة أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة، وعلى وجه التحديد، التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي وحماية البيئة،

وإن يأخذ في الاعتبار أن المعارف التقليدية يمكن أن تشكل أساساً للتنمية التكنولوجية وفي إدارة الموارد الطبيعية واستخدامها بشكل مستدام،

وإن يشجع على وضع وتنفيذ سياسات عامة تتناول أثر التغيير التكنولوجي السريع على تحقيق أهداف التنمية المستدامة،

وإن يلاحظ أن النجاح في تطبيق السياسات المتعلقة بالتكنولوجيا والابتكار على الصعيد الوطني يتيسر بأمور منها تهيئة بيئات السياسات التي تمكن مؤسسات التعليم والبحث والأعمال التجارية والقطاعات الصناعية من الابتكار والاستثمار ومن تحويل العلم والتكنولوجيا والابتكار إلى فرص عمل ونمو اقتصادي بإدماج جميع العناصر المترابطة، بما في ذلك نقل المعرفة ودعم المساعدة المالية والتقنية،

وإن يلاحظ أيضاً المبادرات المتنوعة الجارية والمقبلة في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار والرامية إلى استكشاف الاحتياجات والأولويات المتصلة بالمسائل المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة،

يوصي بأن تنظر الحكومات الوطنية واللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية فيما يلي:

(أ) تُشجّع الحكومات، فرادى وجماعات، على أخذ الاستنتاجات التي تتوصل إليها اللجنة في الاعتبار والنظر في اتخاذ الإجراءات التالية:

'1' إقامة صلة وثيقة بين العلم والتكنولوجيا والابتكار واستراتيجيات التنمية المستدامة، وإعطاء مكانة بارزة لبناء القدرات المؤسسية وقدرات البنية التحتية والموارد البشرية في مجال

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والعلم والتكنولوجيا والابتكار في الرؤية والتخطيط
المستقبليين للتنمية الوطنية؛

2' تعزيز قدرات الابتكار المحلية لأغراض التنمية الاقتصادية الشاملة للجميع والمستدامة
عن طريق الجمع بين المعارف العلمية والمهنية والهندسية المحلية، وتعبئة الموارد
من مصادر متعددة، وتحسين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الأساسية، ودعم تطوير
الهيكل الأساسية، بما في ذلك الهياكل الأساسية الذكية، عن طريق التعاون في صلب
البرامج الوطنية وفيما بينها؛

3' تشجيع ودعم الجهود المبذولة في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار في سبيل تطوير
الهيكل الأساسية والسياسات التي تدعم التوسع العالمي للهياكل الأساسية لتكنولوجيا
المعلومات والاتصالات ومنتجاتها وخدماتها، بما في ذلك إتاحة حصول الناس كافة،
ولا سيما النساء والفتيات والشباب، والأشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة ومن
المجتمعات المحلية النائية والريفية على الإنترنت العريض النطاق، وتحفيز مساعي
أصحاب المصلحة المتعددين المبذولة لتسريع نمو عدد المستعملين الجدد للإنترنت،
والسعي إلى تحسين القدرة على تحمل تكاليف هذه المنتجات والخدمات؛

4' إجراء بحوث منهجية، تشمل الجوانب المراعية للاعتبارات الجنسانية، للاضطلاع بعمليات
استشرافية، تتناول الاتجاهات الجديدة في العلم والتكنولوجيا والابتكار وتكنولوجيا المعلومات
والاتصالات وتأثيرها على التنمية، ولا سيما في سياق خطة التنمية المستدامة لعام 2030؛

5' العمل، بالاستعانة بإسهامات طائفة متنوعة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك وكالات
الأمم المتحدة ذات الصلة وجميع الكيانات والمنظمات المعنية، من قبيل اللجنة، والمنتدى
المتعدد أصحاب المصلحة المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف
التنمية المستدامة، على صياغة واعتماد وتنفيذ سياسات متعلقة بالعلم والتكنولوجيا
والابتكار تهدف إلى الإسهام في تنفيذ الأهداف؛

6' مواصلة إيلاء الاعتبار الواجب لأثر التغيرات التكنولوجية السريعة الرئيسية على تحقيق
أهداف التنمية المستدامة كلٌّ في حدود ولايته وموارده المتاحة، وفقا لقرارات الجمعية
العامة 242/72 و 17/73 و 316/75 و 320/77؛

7' استخدام عمليات الاستشراف الاستراتيجي لتحديد الفجوات أو القيود المحتملة في التعليم
للأجلين المتوسط والطويل، والعمل على سدها بمزيج من السياسات، منها مراعاة
الاحتياجات المحددة للنساء والفتيات في تعزيز التعليم المراعي للمنظور الجنساني في
مجالات العلم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات والتدريب المهني، والإلمام الرقمي
والإلمام بالبيانات؛

8' استخدام الاستشراف الاستراتيجي كعملية لتشجيع النقاش المنظم بين جميع أصحاب
المصلحة، بما في ذلك ممثلو الدوائر الحكومية والأوساط العلمية والصناعية والمجتمع
المدني والقطاع الخاص، وخاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من أجل بلورة فهم
مشترك للقضايا الطويلة الأجل، من قبيل الطابع المتغير للعمل وبناء توافق للآراء بشأن

السياسات المقبلة، والمساعدة على تلبية الطلبات الحالية والناشئة على الكفاءات والتكيف مع التغيرات؛

‘9’ دمج عملية توفير الكفاءات الرقمية، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، مباشرة الأعمال الحرة والمهارات الشخصية التكميلية، في التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني ومناهج التعليم الرسمي ومبادرات التعلم مدى الحياة، مع مراعاة الممارسات الفضلى والسياقات والاحتياجات المحلية، وكفالة المعرفة التكنولوجية الواسعة النطاق والحديثة وحيادية التعليم من الناحية التكنولوجية؛

‘10’ وضع آليات تعاونية لتعزيز شبكات البحث والتطوير والتعاون بين مختلف الجهات الفاعلة، فضلا عن تشجيع اتباع نهج متعدد التخصصات في التعاون العلمي، وتحفيز نقل التكنولوجيا والمعرفة بين الجامعات ومعاهد البحوث والقطاع الخاص، بما في ذلك على المستوى الدولي؛

‘11’ تهيئة بيئة مفتوحة وعادلة وشاملة للتنمية والتعاون العلميين والتكنولوجيين؛

‘12’ إطلاق مبادرات استشراف استراتيجي بشأن التحديات العالمية والإقليمية على فترات منتظمة والتعاون في إنشاء نظام لرسم المعالم لاستعراض وتبادل نتائج استشراف آفاق التكنولوجيا، بما في ذلك المشاريع التجريبية، مع الدول الأعضاء الأخرى، بالاستعانة بالآليات الإقليمية القائمة، وبالتعاون مع أصحاب المصلحة ذوي الصلة؛

‘13’ إجراء عمليات لتقييم واستشراف آثار التكنولوجيا كعملية لتشجيع النقاش المنظم بين جميع أصحاب المصلحة من أجل بلورة فهم مشترك للآثار المترتبة على التغيير التكنولوجي السريع؛

‘14’ تشجيع استعراض التقدم المحرز في دمج العلم والتكنولوجيا والابتكار في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

‘15’ إجراء تقييمات لنظم الابتكار الوطنية، بما في ذلك النظم الإيكولوجية الرقمية، مع مراعاة احتياجات النساء والفتيات والجوانب المراعية للاعتبارات الجنسانية، بالاستفادة من عمليات الاستشراف، على فترات منتظمة، من أجل تحديد مواطن الضعف في تلك النظم واتخاذ إجراءات تدخل سياساتية فعالة لتقوية أضعف مكوناتها، ووضع النتائج التي يتم التوصل إليها في متناول الدول الأعضاء الأخرى، والقيام، على أساس طوعي، بتقديم الدعم المالي والخبرة الفنية من أجل تنفيذ إطار الاستعراضات الوطنية للسياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار في البلدان النامية المهتمة؛

‘16’ تشجيع المستعملين الرقميين المخضرمين على القيام بدور رئيسي في اعتماد نهج مجتمعي في بناء القدرات، يشمل النهج المراعية للاعتبارات الجنسانية، في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار، وتيسير استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في سياق خطة عام 2030؛

‘17’ وضع سياسات شاملة تدعم تطوير نظم إيكولوجية رقمية، مع مراعاة إمكانات تفوق التكنولوجيا الرقمية الناشئة على التكنولوجيا الراهنة من أجل التنمية، وتراعي السياق

- الاجتماعي الاقتصادي والسياسي للبلدان، وتجذب وتدعم الاستثمار الخاص والابتكار، بما يشجع على الخصوص تطوير المحتوى ومباشرة الأعمال الحرة على الصعيد المحلي وإتاحة مصادر البيانات المفصلة للعلم والتكنولوجيا والابتكار؛
- ‘18’ تنفيذ المبادرات والبرامج التي تشجع وتيسر الاستثمار المستدام والمشاركة في الاقتصاد الرقمي؛
- ‘19’ التعاون مع جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة، وتعزيز تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع القطاعات، وتحسين الاستدامة البيئية، وتشجيع إنشاء وإعادة استخدام وتقاسم مرافق مناسبة لإعادة تدوير النفايات الإلكترونية والتخلص منها، وتعزيز أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامين؛
- ‘20’ تعزيز التعليم في مجالات العلم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات والمعرفة الإحصائية، ولا سيما بين التلميذات، مع الاعتراف أيضا بأهمية المهارات الشخصية التكميلية، من قبيل مباشرة الأعمال الحرة، من خلال التشجيع على توجيه النساء والفتيات ودعم الجهود الأخرى المبذولة لاجتذابهن إلى تلك المجالات واستبقائهن فيها، فضلا عن إدماج منظور جنساني عند وضع وتنفيذ السياسات التي تسخر العلم والتكنولوجيا والابتكار؛
- ‘21’ دعم سياسات البلدان النامية وأنشطتها في ميداني العلم والتكنولوجيا من خلال التعاون فيما بين بلدان الشمال والجنوب والتعاون بين بلدان الجنوب، باعتبار كل منهما مكملا للآخر وليس بديلا له، عن طريق تشجيع المساعدة المالية والتقنية، وبناء القدرات، ونقل التكنولوجيا على أساس أحكام وشروط متفق عليها، وبرامج أو دورات التدريب التقني؛
- ‘22’ تشجيع البلدان على أن تزيد تدريجيا معدل توفير موارد بشرية ذات مهارات عالية الجودة على جميع المستويات عن طريق تهيئة بيئة مؤاتية لبناء كتلة حرجة من قدرات الموارد البشرية، وتسخير تطبيق العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض تنفيذ أنشطة إضافة القيمة، في مختلف القطاعات، والمشاركة بفعالية في ذلك، وحل المشاكل، وتعزيز الرفاه البشري، مع تهيئة بيئة تمكينية لتحسين إمكانات الترفي الوظيفي وظروف العمل؛
- ‘23’ زيادة الدعم المقدم لأنشطة البحث والتطوير المتعلقة بالتغير التكنولوجي السريع وكفالة اتساق السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار بشأن التغير التكنولوجي السريع مع خطة التنمية الوطنية الأوسع نطاقا؛
- ‘24’ النظر في المشاركة في حوار عالمي شامل بشأن جميع جوانب التغير التكنولوجي السريع وتأثيره في التنمية المستدامة؛
- ‘25’ تعزيز السياسات الشاملة التي تضمن سلامة البيانات واستخدامها الأخلاقي، وممارسات الأمن السيبراني القوية؛
- ‘26’ دعم السياسات التي تزيد الإدماج المالي وتعمق مصادر التمويل والاستثمارات المباشرة الموجهة نحو الابتكارات التي تتناول أهداف التنمية المستدامة؛

‘27’ تشجيع شمولية الابتكار، ولا سيما فيما يتعلق بالمجتمعات المحلية والمهمشة والنساء والشباب وكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة، لكفالة أن يكون تعديل نطاق التكنولوجيات الجديدة ونشرها شاملين ولا يُحدثان فجوات إضافية؛

‘28’ دعم مصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نموا بوصفه آلية لتحسين أسس البحث العلمي والابتكار لدى أقل البلدان نموا، وتعزيز التواصل بين الباحثين ومؤسسات البحث، ومساعدة أقل البلدان نموا على الحصول على التكنولوجيات الأساسية واستخدامها، والجمع بين المبادرات الثنائية والدعم المقدم من المؤسسات المتعددة الأطراف والقطاع الخاص، وتنفيذ المشاريع التي تسهم في استخدام العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية الاقتصادية في أقل البلدان نموا؛

(ب) تشجّع اللجنة على القيام بما يلي:

‘1’ مواصلة الاضطلاع بدورها كحاملة للواء العلم والتكنولوجيا والابتكار وتقديم مشورة رفيعة المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة بشأن مسائل العلم والتكنولوجيا والهندسة والابتكار ذات الصلة، والمساهمة، في هذا الصدد، في توفير أساس يُسترشد به في المناقشة المواضيعية الرفيعة المستوى بشأن موضوع أثر التغيير التكنولوجي السريع على تحقيق أهداف وغايات التنمية المستدامة، التي سيدعو إلى عقدها رئيس الجمعية العامة في دورتها التاسعة والسبعين، وفي المناقشة المتعلقة بالتقدم المحرز في تنفيذ قرار الجمعية العامة 316/75 و 320/77 التي ستجري في دورتها التاسعة والسبعين؛

‘2’ المساعدة على تبيان أهمية دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ودور العلم والتكنولوجيا والابتكار باعتبارها عناصر تمكين في خطة عام 2030، عن طريق العمل بمثابة محفل يتولى التخطيط الاستراتيجي لتوفير نظرة استشرافية بشأن الاتجاهات الفارقة الأهمية في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار في القطاعات الرئيسية من الاقتصاد، وتوجيه الاهتمام إلى التكنولوجيات الجديدة والناشئة؛

‘3’ النظر في مدى توافم عملها مع أعمال المحافل الدولية الأخرى المعنية بالعلم والتكنولوجيا والابتكار ومع الجهود المبذولة لدعم تنفيذ خطة عام 2030، وإسهامه فيها وتكاملته لها؛

‘4’ إنكاء الوعي بأهمية إقامة الشبكات والشراكات بين مختلف المنظمات والشبكات المعنية باستشراف آفاق التكنولوجيا وتيسير ذلك، بالتعاون مع أصحاب المصلحة الآخرين؛

‘5’ النهوض، وفقا لروح خطة عام 2030 وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية⁽⁹⁾، بالتعاون الدولي في ميدان تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، بما في ذلك بناء القدرات ونقل التكنولوجيا وفق أحكام وشروط متفق عليها؛

(9) قرار الجمعية العامة 313/69، المرفق.

- ‘6’ توعية واضعي السياسات بعملية الابتكار وتحديد الفرص الخاصة المتاحة للبلدان النامية للاستفادة من هذا الابتكار، مع إيلاء اهتمام خاص لاتجاهات الابتكار الجديدة التي يمكن أن تتيح إمكانيات جديدة للبلدان النامية؛
- ‘7’ دعم التعاون بين أصحاب المصلحة المتعددين فيما يتعلق ببناء القدرة على التعلم في مجال السياسات، وتطوير التكنولوجيا، لأغراض منها دعم مشاركة الجهات الفاعلة في نظم الابتكار لدى الدول الأعضاء في الشبكات والبرامج الدولية لمواصلة بناء قدراتها في مجال الابتكار؛
- ‘8’ دعم الجهود الرامية إلى بناء القدرة على وضع تكنولوجيات جديدة وتطوير القائم منها واستخدامها ونشرها، استناداً إلى الاحتياجات، في البلدان النامية، ولا سيما في أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية؛
- ‘9’ العمل بشكل استباقي على تعزيز وتنشيط الشراكات على الصعيد العالمي في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية المستدامة، الأمر الذي يستتبع مشاركة اللجنة في (أ) تجسيد استشراف آفاق التكنولوجيا في بلورة نطاق مشاريع دولية محددة من أجل إجراء بحوث محددة الهدف، وتطوير ونشر التكنولوجيا، واتخاذ مبادرات لبناء قدرات الموارد البشرية في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار؛ و (ب) استكشاف نماذج تمويل ابتكارية وموارد أخرى تساهم في تعزيز قدرات البلدان النامية في المشاريع والمبادرات التعاونية في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار؛
- ‘10’ استكشاف سبل ووسائل إجراء عمليات دولية لتقييم واستشراف آثار التكنولوجيا فيما يتعلق بالتكنولوجيات القائمة والجديدة والناشئة وآثارها على التنمية المستدامة وبناء مجتمعات قادرة على التكيف، بما في ذلك المناقشات المتعلقة بنماذج الإدارة لمجالات التنمية العلمية والتكنولوجية الجديدة؛
- ‘11’ دعم البلدان في جهودها الرامية إلى تحديد الاتجاهات المقبلة المتعلقة بالاحتياجات من بناء القدرات، بوسائل منها العمليات الاستشرافية؛
- ‘12’ مناقشة واستكشاف نماذج للتمويل الابتكاري، من قبيل الاستثمار المؤثر، كوسيلة لاجتذاب جهات جديدة من الجهات صاحبة المصلحة والمبتكرين ومصادر رأس المال الاستثماري اللازم لمجالات العلم والتكنولوجيا والهندسة وإيجاد حلول مستتدة إلى الابتكار، بالتعاون مع المنظمات الأخرى، حسب الاقتضاء؛
- ‘13’ تعزيز التعاون فيما بين الدول الأعضاء من خلال تنفيذ أنشطة بناء القدرات ومبادرات البحث والتطوير، بالتعاون مع الجهات المعنية صاحبة المصلحة، بما فيها وكالات الأمم المتحدة المعنية، والعمل من أجل تيسير تعزيز النظم الابتكارية التي تدعم المبتكرين، ولا سيما في البلدان النامية، من أجل تعزيز جهودهم الرامية إلى الإسهام في تحقيق التنمية المستدامة؛

14' توفير منتدى لتبادل قصص النجاح وأفضل الممارسات، وكذلك الإخفاقات والتحديات الرئيسية، والتعلم من نتائج العمليات الاستشارية ونماذج الابتكار المحلية الناجحة ودراسات الحالات الفردية والتجارب بشأن تسخير العلم والتكنولوجيا والهندسة لأغراض الابتكار، بما في ذلك تطبيق التكنولوجيا الناشئة الجديدة، في إطار علاقة تكافلية مع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من أجل تحقيق تنمية شاملة ومستدامة، وتبادل النتائج مع جميع كيانات الأمم المتحدة المختصة، بسبل منها آلية تيسير التكنولوجيا ومنتداها الذي يضم أصحاب المصلحة المتعددين المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية المستدامة؛

15' مواصلة القيام بدور نشط في التوعية بإمكانات إسهام العلم والتكنولوجيا والابتكار في خطة عام 2030 من خلال تقديم الإسهامات الفنية، حسب الاقتضاء، إلى عمليات الأمم المتحدة وهيئاتها ذات الصلة، وتبادل النتائج والممارسات الجيدة في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار بين الدول الأعضاء وغيرها؛

16' تسليط الضوء على أهمية ما تقوم به اللجنة من عمل فيما يتصل بتنفيذ ومتابعة مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والعلوم والتكنولوجيا والابتكار ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة، على أن يقوم رئيس اللجنة بتقديم تقرير في الاستعراضات والاجتماعات المناسبة التي ينظمها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة والمنتديات الأخرى ذات الصلة؛

17' تعزيز وتعميق التعاون بين اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ولجنة وضع المرأة، بما في ذلك تبادل الممارسات الجيدة والدروس المستفادة من دمج المنظور الجنساني في صنع السياسات العامة في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار وتنفيذها، وفي هذا السياق، متابعة العمل الذي قامت به اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في حلقة العمل عن تطبيق منظور جنساني على العلم والتكنولوجيا والابتكار، التي عقدت في فيينا في 18 كانون الثاني/يناير 2019؛

18' القيام بدور نشط في التوعية بمصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نمواً؛

19' النظر في إنشاء فريق عامل مكرس داخل اللجنة يشارك في حوار شامل وجامع بين أصحاب المصلحة المتعددين بشأن المبادئ الأساسية لإدارة البيانات على جميع المستويات، حسب صلتها بالتنمية، تحت رعاية الأمم المتحدة، مع مراعاة اختتام المفاوضات بشأن نتائج مؤتمر القمة المعني بالمستقبل، بما في ذلك الاتفاق الرقمي العالمي؛

(ج) يشجّع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية على القيام بما يلي:

1' السعي بشكل استباقي إلى توفير التمويل من أجل توسيع نطاق استعراضات السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار، مع التأكيد على الأهمية البالغة لدور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تمكين بناء القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار والهندسة واستخدامها، وتنفيذ التوصيات الصادرة عن تلك الاستعراضات، حسب الاقتضاء، بتعاون وثيق مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية؛

- 2' النظر في جدوى إدراج عناصر الاستشراف الاستراتيجي وتقييم النظم الإيكولوجية الرقمية في عمليات استعراض السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بإدراج فصل مخصص لهذه المواضيع احتمالا؛
- 3' تنفيذ إطاره للاستعراضات الوطنية للسياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار على أوسع نطاق ممكن بغية إدماج أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك التركيز بصورة محددة على اتباع نهج تركز على قاعدة الهرم في تناول الابتكار والإدماج الاجتماعي؛
- 4' التخطيط لتقديم آخر ما يستجد من معلومات بصورة دورية عن التقدم المحرز في البلدان التي أجريت لها استعراضات للسياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار، ودعوة تلك البلدان إلى تقديم تقارير إلى اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية عن التقدم المحرز والدروس المستفادة والتحديات التي تواجهه في تنفيذ التوصيات؛
- 5' الطلب إلى المجلس الاستشاري للقضايا الجنسانية التابع للجنة تقديم إسهامات في مداولات اللجنة ووثائقها المتصلة بالسياسات، وتقديم تقرير عن التقدم المحرز في الدورات السنوية للجنة، وتحسين إدماج منظور جنساني في استعراضات السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار؛
- 6' تسليط الضوء على تقدير اللجنة لمساهمة المجلس الاستشاري للقضايا الجنسانية في مناقشات الدورة السابعة والعشرين للجنة، ولا سيما في الفريق الرفيع المستوى المعني بتسخير البيانات لأغراض التنمية؛
- 7' تشجيع الحكومات على استخدام مصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نموا بوصفه آلية لدعم العلم والتكنولوجيا والابتكار في أقل البلدان نموا ومساعدة أقل البلدان نموا على مواصلة تطوير تكنولوجيات خاصة بها؛
- 8' مواصلة تقديم الدعم للدول الأعضاء في اللجنة في مبادراتها المشتركة الرامية إلى تعزيز العلم والتكنولوجيا والابتكار بما يتماشى مع تحقيق خطة عام 2030.

باء - مشروع مقرر معروض على المجلس لاعتماده

2 - توصي اللجنة أيضا المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماد مشروع المقرر التالي:

تقرير اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية عن دورتها السابعة والعشرين وجدول الأعمال المؤقت للدورة الثامنة والعشرين للجنة ووثائقها

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي:

(أ) يحيط علما بتقرير اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية عن دورتها السابعة والعشرين⁽¹⁾؛

(ب) يقر جدول الأعمال المؤقت للدورة الثامنة والعشرين للجنة ووثائقها على النحو الوارد أدناه:

- 1 - إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى.
- 2 - التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومتابعتها على الصعيدين الإقليمي والدولي، بما في ذلك الاستعراض العشريني للقمة.

الوثائق

تقرير الأمين العام

3 - تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية: الموضوعان ذوا الأولوية:

(أ) تنويع الاقتصادات في عالم يتسم بالرقمنة المتسارعة؛

الوثائق

تقرير الأمين العام

(ب) استشراف آفاق التكنولوجيا وتقييم آثارها من أجل التنمية المستدامة.

الوثائق

تقرير الأمين العام

- 4 - تقرير عن أنشطة التعاون التقني في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار في أعقاب نتائج اللجنة.
- 5 - انتخاب الرئيس وأعضاء المكتب الآخرين للدورة التاسعة والعشرين للجنة.
- 6 - جدول الأعمال المؤقت للدورة التاسعة والعشرين للجنة ووثائقها.
- 7 - اعتماد تقرير اللجنة عن أعمال دورتها الثامنة والعشرين.

(1) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، 2024، الملحق رقم 11 (E/2024/31).

الفصل الثاني

التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومتابعتها على الصعيدين الإقليمي والدولي

3 - نظرت اللجنة في البند 2 من جدول الأعمال في جلستها الخامسة المعقودة في 17 نيسان/أبريل 2024. وكانت الوثائق التالية معروضة عليها:

(أ) تقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومتابعتها على الصعيدين الإقليمي والدولي (A/79/62-E/2024/3)؛

(ب) تقرير موجز أعدته أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) عن اجتماع فريق الخبراء لما بين الدورات، الذي عقد في لشبونة يومي 6 و 7 تشرين الثاني/نوفمبر 2023 (E/CN.16/2024/CRP.1).

4 - وفي الجلسة الخامسة، المعقودة في 17 نيسان/أبريل، عقدت اللجنة حلقة نقاش رفيعة المستوى أدارها نائب الرئيس (هنغاريا).

5 - وفي الجلسة نفسها، عرضت مديرة شعبة التكنولوجيا واللوجستيات بالأونكتاد ورئيسة أمانة اللجنة تقرير الأمين العام. وأعقب ذلك عرض قدمه رئيس فرع التكنولوجيا والابتكار وتنمية المعارف في شعبة التكنولوجيا واللوجستيات بالأونكتاد، الذي عرض الخطوط العريضة للتقرير المقبل للأمانة عن الاستعراض العشريني لتنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات.

6 - وقدم عروضاً أعضاء حلقة النقاش الأربعة التالية أسماؤهم: نائب مدير العلاقات الدولية في المكتب الاتحادي للاتصالات في سويسرا، خورخي كانسيو؛ ورئيسة الفريق الاستشاري المتعدد أصحاب المصلحة بمنتهى إدارة الإنترنت، كارول روتش؛ ورئيسة التخطيط الاستراتيجي والعضوية، والمستشارة الخاصة للأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات، نور سولينا عبد الله؛ ورئيس السياسات الرقمية والتحول الرقمي في منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، سيدريك واتشولز.

7 - وشارك في الجزء الوزاري الخاص المشاركون التالية أسماؤهم: وكيل وزارة الخارجية للشؤون البرلمانية ووزير التكنولوجيا والاقتصاد الرقمي في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ثاقب بهاتي؛ ووزير الاتصالات والاقتصاد الرقمي في غامبيا، عثمان أ. باه؛ ووزير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الفلبين، إيفان جون إ. أوي؛ والنائب الأول للوزير، وزارة الاتصالات في كوبا، ويلفريدو غونزاليس فيدال؛ ونائبة وزير المعلومات والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في جمهورية تنزانيا المتحدة، ماريبريسكا وينفريد ماهوندي؛ والمديرة التنفيذية للوكالة التونسية للإنترنت (تونس للإنترنت)، سهام الطرابلسي. وفي المناقشة التحوارية التي أعقبت ذلك، أدلى بمداخلات ممثلو بيلاروس والنمسا والاتحاد الروسي واليابان والمملكة العربية السعودية ومصر، والمراقب عن جمهورية إيران الإسلامية، وممثل الاتصالات التقدمية، ورد عليها أعضاء حلقة النقاش.

8 - وفي الجلسة نفسها، عقدت مناقشة غير رسمية بشأن الاتفاق الرقمي العالمي. وقدمت إحاطة من ممثلة مكتب مبعوث الأمين العام المعني بالتكنولوجيا، إيزابيل دي سولا كريادو. وأعقبت الإحاطة أسئلة

وتعليقات قدمها ممثلو المملكة المتحدة وكوبا وسويسرا والاتحاد الروسي والمملكة العربية السعودية، والمراقبتان عن بلجيكا، باسم الاتحاد الأوروبي، وإندونيسيا، وردت ممثلة مكتب المبعوث عليها.

الإجراء الذي اتخذته اللجنة

تقييم التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومتابعتها

- 9 - كان معروضا على اللجنة في جلستها العامة الختامية، المعقودة في 19 نيسان/أبريل، مشروع قرار بعنوان "تقييم التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومتابعتها"، قدمته الرئيسة على أساس مشاورات غير رسمية يسهها نائب الرئيس (هنغاريا) وعُمِّم في ورقة غير رسمية بالإنكليزية فقط.
- 10 - وقبل اعتماد مشروع القرار، أدلى ممثل الولايات المتحدة الأمريكية ببيان.
- 11 - واعتمدت اللجنة مشروع القرار وأوصت المجلس باعتماده (انظر الفصل الأول، الفرع ألف، مشروع القرار الأول).

الفصل الثالث

تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية

الموضوعان ذوا الأولوية:

(أ) تسخير البيانات لأغراض التنمية

(ب) التعاون العالمي في مجال تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية

12 - نظرت اللجنة في البند 3 من جدول الأعمال في جلساتها من الثانية إلى الرابعة المعقودة في 15 و 16 نيسان/أبريل 2024. وكانت الوثائق التالية معروضة عليها:

(أ) تقرير الأمين العام عن تسخير البيانات لأغراض التنمية (E/CN.16/2024/2)؛

(ب) تقرير الأمين العام عن التعاون العالمي في مجال تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية (E/CN.16/2024/3)؛

(ج) تقرير عن اجتماع فريق الخبراء لما بين الدورات، الذي عقد في لشبونة يومي 6 و 7 تشرين الثاني/نوفمبر 2023 (E/CN.16/2024/CRP.1).

13 - وعقدت اللجنة في جلستها الثانية، المعقودة في 15 نيسان/أبريل، حلقة نقاش رفيعة المستوى بشأن الموضوع الثاني ذي الأولوية، وهو "التعاون العالمي في مجال تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية"، أدارتها الرئيسة.

14 - وفي الجلسة نفسها، عرضت مديرة شعبة التكنولوجيا واللوجستيات بالأونكتاد ورئيسة أمانة اللجنة تقرير الأمين العام عن الموضوع الثاني ذي الأولوية (E/CN.16/2024/3).

15 - وقدم أعضاء حلقة النقاش التالية أسماؤهم عروضاً: المديرة العالمية للشؤون الرقمية والبيانات، والمديرة التنفيذية لمنظمة منظومة الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية، خلود عودة؛ ونائب المدير العام، المنظمة الدولية لطاقة الاندماج المعنية بالمفاعل التجريبي الحراري النووي الدولي، ديولونغ لوو؛ ومدير مديرية العلوم والتكنولوجيا والابتكار في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، جيرري شيهان.

16 - وشارك في الجزء الوزاري الخاص من الجلسة الثانية المشاركون التالية أسماؤهم: وكالة وزارة العلم والتكنولوجيا في الفلبين لشؤون البحث والتطوير، ليا ج. بوينديا؛ ومستشارة وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية لشؤون العلم والتكنولوجيا، باتريشيا غروبر؛ ونائب رئيس مكتب نائب رئيس الجمهورية لشؤون صنع السياسات والتنمية والعلوم والابتكار والاقتصاد القائم على المعرفة في جمهورية إيران الإسلامية، مهدي إلياسي؛ ومساعدة وزير العلوم والتطوير التكنولوجي والابتكار في صربيا، إيفانا فوكاسينوفيتش.

17 - وفي المناقشة العامة التي أعقبت ذلك، أدلى بمداخلات ممثلو غامبيا وبيلاروس والاتحاد الروسي وأوزبكستان والولايات المتحدة والنمسا والبرازيل وباراغواي وبيرو والمملكة العربية السعودية والمراقبان عن باكستان ودولة فلسطين. وأدلت بمداخلة أيضا العضوة في المجلس الاستشاري للقضايا الجنسانية التابع للجنة، صوفيا هوير. وأدلى أعضاء حلقة النقاش بملاحظات ختامية.

18 - وعقدت اللجنة في جلستها الثالثة، المعقودة في 16 نيسان/أبريل، حلقة نقاش رفيعة المستوى بشأن الموضوع الأول ذي الأولوية، وهو "تسخير البيانات لأغراض التنمية"، أدارها نائب الرئيس (غامبيا).

19 - وفي الجلسة نفسها، عرضت مديرة شعبة التكنولوجيا واللوجستيات بالأونكتاد ورئيسة أمانة اللجنة تقرير الأمين العام عن الموضوع الأول ذي الأولوية (E/CN.16/2024/2).

20 - وقدم أعضاء حلقة النقاش التالية أسماؤهم عروضاً: المؤسس المشارك لمؤسسة وادواني للذكاء الاصطناعي، سونيل وادواني؛ ورئيس الشراكة الاستراتيجية في مؤسسة OpenAI، آصف بهاتي؛ ورئيس الفريق العامل المعني بالعلم والتكنولوجيا في الاتحاد البرلماني الدولي، دينيس نوتن؛ وأستاذة الممارسات في كينجز كوليدج لندن، سناء خرغاني؛ والمدير المؤسس لمركز البحوث الدولي للأخلاقيات والحوكمة في مجال الذكاء الاصطناعي، الأكاديمية الصينية للعلوم، إي زنج.

21 - وشارك في الجزء الوزاري الخاص من الجلسة الثالثة المشاركون التالية أسماؤهم: وزيرة التعليم العالي والعلوم والتكنولوجيا والابتكار في أنغولا، ماريا دو روزاريو براغانسا سامبو؛ ووزيرة الاستثمار وريادة الأعمال والصناعة في سيشيل، ديفيكا فيدوت؛ ووكيلة وزارة العلم والتكنولوجيا في الفلبين لشؤون البحث والتطوير، ليا ج. بوينديا؛ ونائب الأمين الدائم (التقني)، وزارة التعليم العالي والبحث والعلوم والتكنولوجيا في غامبيا، مكتار داربوي؛ ووزير اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة في الجزائر، ياسين المهدي وليد. وأعقب الجزء الوزاري الخاص ملاحظات أدلى بها اثنان من المناقشين هما: عضوة المجلس الاستشاري للقضايا الجنسانية، السيدة هوير؛ والمؤسس المشارك لمؤسسة كوامي للذكاء الاصطناعي وباحث ما بعد الدكتوراه في جامعة ETH Zürich (سويسرا)، جورج بوتينغ.

22 - وأعقب ذلك مناقشة تحاورية أدلى خلالها بمداخلات ممثلو بيلاروس ورومانيا وسويسرا والاتحاد الروسي والولايات المتحدة وكولومبيا والمملكة العربية السعودية وباراغواي وتركيا ومصر والبرازيل والمملكة المتحدة والمراقب عن باكستان، ورد عليها أعضاء حلقة النقاش.

23 - وأدلى ممثل الاتحاد الدولي للاتصالات ببيان بشأن كلا الموضوعين ذوي الأولوية.

24 - وعقدت اللجنة في جلستها الرابعة، المعقودة في 16 نيسان/أبريل 2024، حلقة نقاش بشأن عمل منظومة الأمم المتحدة في مجال الذكاء الاصطناعي. وقدم المشاركون التالية أسماؤهم عروضاً: نائب الأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات، توماس لاماناوسكاس؛ ومدير البيانات والتحليلات بمنظمة الصحة العالمية، ستيف ماكفيلي؛ ومديرة مختبر سياسات الذكاء الاصطناعي في جامعة أوميا وعضوة الهيئة الاستشارية للذكاء الاصطناعي بالأمم المتحدة، فرجينيا ديغونوم؛ ومديرة شعبة الأنشطة المواضيعية والإجراءات الخاصة والحق في التنمية بمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بيغي هيكس؛ ورئيس السياسات الرقمية والتحول الرقمي باليونيسكو، سيدريك واتشولز؛ ورئيس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، شعبة التكنولوجيا واللوجستيات، الأونكتاد، توريبورن فريديريكسون.

25 - وأعقب ذلك مناقشة تحاورية أدلى خلالها بمداخلات ممثلو المملكة العربية السعودية والبرازيل والاتحاد الروسي وسويسرا والمراقبان عن بنغلاديش ودولة فلسطين، ورد عليها أعضاء حلقة النقاش.

الإجراء الذي اتخذته اللجنة

تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية

- 26 - كان معروضا على اللجنة، في جلستها الختامية المعقودة في 19 نيسان/أبريل، مشروع قرار معنون "تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية"، قدمته الرئيسة على أساس مشاورات غير رسمية يسرها نائب الرئيس (غامبيا) وعُُمِّم في ورقة غير رسمية بالإنكليزية فقط.
- 27 - وقبل اعتماد مشروع القرار، أدلى ممثل الولايات المتحدة ببيان.
- 28 - واعتمدت اللجنة مشروع القرار وأوصت المجلس باعتماده (انظر الفصل الأول، الفرع ألف، مشروع القرار الثاني).

الفصل الرابع

عرض التقارير المتعلقة باستعراضات السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار

- 29 - نظرت اللجنة في البند 4 من جدول الأعمال في جلستها السادسة المعقودة في 17 نيسان/أبريل 2024. وأدارت الجلسة السادسة نائبة الرئيس (الفلبين).
- 30 - وخلال الجلسة، قدم رئيس فرع التكنولوجيا والابتكار وتنمية المعارف في شعبة التكنولوجيا واللوجستيات التابعة للأونكتاد لمحة عامة عن تقرير استعراض سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار في سيشيل.
- 31 - وأدلت وزيرة الاستثمار وريادة الأعمال والصناعة في سيشيل، ديفيكا فيدوت، بملاحظات بشأن إجراءات المتابعة وسبل المضي قدما. وأعقب ذلك ملاحظات بشأن تقييم تكنولوجيا الخلايا الكهروضوئية الزراعية في سيشيل أدلت بها السيدة فيدوت والمديرة العامة لشعبة العلوم والتكنولوجيا في وزارة الاستثمار وريادة الأعمال والصناعة في سيشيل، سينثيا ألكسندر، وملاحظات على تقييم تكنولوجيا الغاز الحيوي في زامبيا أدلى بها المدير المساعد للعلوم والتكنولوجيا والابتكار في وزارة العلوم والتكنولوجيا في زامبيا، جون لوكوندي تشونغو.
- 32 - وعقب هذه العروض، دارت مناقشة عامة وأدلى بمداخلات ممثلا النمسا وجنوب أفريقيا والمراقبان عن سيشيل وزامبيا. وأدلى بمداخلتين أيضا ممثلا عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية وممثل عن مؤسسة FIBREE. ورد المراقبان عن سيشيل وزامبيا على الأسئلة.
- 33 - وفي الجلسة نفسها، قدم ممثل عن الأمانة عرضا عن برنامج الأونكتاد للتعلم الإلكتروني بشأن تسخير سياسات تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية.

الفصل الخامس

انتخاب الرئيس وأعضاء المكتب الآخرين للدورة الثامنة والعشرين للجنة

34 - نظرت اللجنة في البند 5 من جدول الأعمال في جلستها العامة الختامية، المعقودة في 19 نيسان/أبريل 2024.

35 - وانتخبت اللجنة بالتزكية أعضاء المكتب التالية أسماؤهم لدورتها الثامنة والعشرين:

الرئيس:

محمود م. أ. كاه (غامبيا)

نواب الرئيس:

بيتر ماجور (هنغاريا)

آنا سيسيليا غيرفاسي دياز (بيرو)

ليا ج. بوينديا (الفلبين)

آنا كريستينا أموروسو داس نيفيس (البرتغال)

36 - وأرجأت اللجنة تعيين المقرر من بين نواب الرئيس، إلى الدورة الثامنة والعشرين للجنة.

الفصل السادس

جدول الأعمال المؤقت للدورة الثامنة والعشرين للجنة ووثائقها

37 - نظرت اللجنة في البند 6 من جدول الأعمال في جلستها العامة الختامية، المعقودة في 19 نيسان/أبريل 2024. وكان معروضا عليها ورقة غير رسمية تتضمن مشروع جدول الأعمال المؤقت ووثائق دورتها الثامنة والعشرين.

38 - واعتمدت اللجنة الموضوعين ذوي الأولوية للدورة الثامنة والعشرين ومشروع المقرر الذي سيقدم إلى المجلس بشأن التقرير المتعلق بالدورة السابعة والعشرين وجدول الأعمال المؤقت لدورتها الثامنة والعشرين ووثائقها. وقررت اللجنة أن توصي المجلس باعتماد المقرر (انظر الفصل الأول، الفرع باء). وفي الجلسة الختامية، أعلنت الرئيسة أن الدورة الثامنة والعشرين للجنة ستعقد في الفترة من 7 إلى 11 نيسان/أبريل 2025.

الفصل السابع

اعتماد تقرير اللجنة عن أعمال دورتها السابعة والعشرين

39 - في الجلسة العامة الختامية، المعقودة في 19 نيسان/أبريل 2024، أبلغت رئيسة اللجنة الأعضاء بأن تقرير الدورة سيعد بعد اختتام الدورة السابعة والعشرين للجنة وسيتضمن موجزا للدورة ومشاريع القرارات والمقرر التي سيقترح على المجلس اعتمادها والمسائل الإجرائية. وأوصت اللجنة المجلس بأن يحيط علما بتقرير اللجنة عن دورتها السابعة والعشرين من خلال مشروع مقرر اعتمد في الجلسة العامة الختامية المعقودة في 19 نيسان/أبريل 2024 (انظر الفصل الأول، الفرع باء).

الفصل الثامن

تنظيم الدورة

ألف - افتتاح الدورة ومدتها

- 40 - عقدت اللجنة دورتها السابعة والعشرين في مكتب الأمم المتحدة في جنيف في الفترة من 15 إلى 19 نيسان/أبريل 2024. وعقدت اللجنة سبع جلسات (الأولى إلى السابعة).
- 41 - وفي 15 نيسان/أبريل، افتتحت الدورة السابعة والعشرين للجنة رئيسة اللجنة، أنا كريستينا أموروسو داس نيفيس (البرتغال).
- 42 - وخلال الجلسة العامة الافتتاحية، أدلت الأمانة العامة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والأمانة العامة للاتحاد الدولي للاتصالات ببيانين.
- 43 - واستمعت اللجنة إلى رسالة بالفيديو من رئيسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، باولا نارفايز.
- 44 - وأجرت اللجنة، في جلستها الأولى، المعقودة في 15 نيسان/أبريل، مناقشة تحاورية بعنوان "حوار مع عقول فذة"، أدارتها صحفية الوسائط المتعددة الحائزة على جوائز، ديدي أكينيلور. وكان المشاركون في حلقة النقاش هم: مدير مركز ياو لعلوم الرياضيات في جامعة تسينغهاوا والأستاذ الفخري في جامعة هارفارد، ياو شينغ - تونغ؛ والمدير العام السابق للمنظمة الأوروبية للبحوث النووية، رولف ديتر هوير؛ والأستاذة المتفرغة في جامعة ETH Zürich، نيكولا سبالدين.
- 45 - وأثناء المناقشة التحويرية، رد أعضاء حلقة النقاش على التعليقات والأسئلة التي طرحتها مديرة الجلسة، وكذلك ممثل هنغاريا والمراقبان عن جمهورية إيران الإسلامية ودولة فلسطين.
- 46 - وأعقبت ذلك حلقة حوار وزارية بشأن دور العلم والتكنولوجيا والابتكار فيما يتعلق بموضوع عام 2024 للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، "تدعيم خطة عام 2030 والقضاء على الفقر في أوقات الأزمات المتعددة: التنفيذ الفعال لحلول مستدامة وقادرة على الصمود ومبتكرة"، أدارتها الرئيسة.
- 47 - وشارك في حلقة الحوار الوزارية خلال الجلسة الأولى المشاركون التالية أسماؤهم: وزير اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة في الجزائر، ياسين المهدي وليد؛ ووزيرة التعليم العالي والعلوم والتكنولوجيا والابتكار في أنغولا، ماريا دو روزاريو براغانسا سامبو. ووزيرة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ووسائل الإعلام في بوروندي، ليوكادي نداكايسابا؛ ووزيرة العلوم وتطوير التكنولوجيا والابتكار في صربيا، يلينا بيغوفيتش؛ ووزير العلوم والتكنولوجيا في الهند، أبهاي كارانديكار؛ والنائب الأول للوزير، وزارة الاتصالات في كوبا، ويلفريدو غونزاليس فيدال. واستمرت حلقة الحوار الوزارية خلال الجلسة الثانية، مع المشاركين التالية أسماؤهم: وكالة وزارة العلم والتكنولوجيا في الفلبين لشؤون البحث والتطوير، ليا ج. بوينديا؛ ونائب الأمين الدائم (التقني)، وزارة التعليم العالي والبحث والعلوم والتكنولوجيا في غامبيا، مكتار داربوي. وأعقبت ذلك مناقشة عامة أدلى فيها ببيانات ممثلو الصين وتركيا وأوزبكستان والمراقب عن جمهورية إيران الإسلامية.

باء - الحضور

48 - ترد قائمة المشاركين في الدورة في الوثيقة E/CN.16/2024/INF/1.

جيم - انتخاب أعضاء المكتب

49 - نُظر، بموجب إجراء الموافقة الصامتة، في ترشيحات لشغل منصب نائب رئيس الدورة السابعة والعشرين للجنة من دول آسيا والمحيط الهادئ، والمنصب الشاغر لنائب الرئيس من دول أمريكا اللاتينية والكاريبي.

50 - وانتخبت اللجنة، بموجب إجراء الموافقة الصامتة الذي انتهى في 22 شباط/فبراير و 5 نيسان/أبريل 2024، على التوالي، أعضاء المكتب التالية أسماؤهم لدورتها السابعة والعشرين:

نواب الرئيس:

آنا سيسيليا غيرفاسي دياز (بيرو)

ليا ج. بوينديا (الفلبين)

دال - جدول الأعمال وتنظيم الأعمال

51 - أقرت اللجنة، في جلستها الأولى، جدول أعمالها المؤقت، بصيغته الواردة في الوثيقة E/CN.16/2024/1. وفيما يلي نص جدول الأعمال:

- 1 - إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى.
 - 2 - التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومتابعتها على الصعيدين الإقليمي والدولي.
 - 3 - تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية: الموضوعان ذوا الأولوية:
 - (أ) تسخير البيانات لأغراض التنمية؛
 - (ب) التعاون العالمي في مجال تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية.
 - 4 - عرض التقارير المتعلقة باستعراضات السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار.
 - 5 - انتخاب الرئيس وأعضاء المكتب الآخرين للدورة الثامنة والعشرين للجنة.
 - 6 - جدول الأعمال المؤقت للدورة الثامنة والعشرين للجنة ووثائقها.
 - 7 - اعتماد تقرير اللجنة عن أعمال دورتها السابعة والعشرين.
- 52 - وفي الجلسة نفسها، وافقت اللجنة على تنظيم الأعمال المقترح، على النحو الوارد في ورقة غير رسمية عُممت باللغة الإنكليزية فقط.

هاء - الوثائق

53 - ترد في مرفق هذا التقرير قائمة الوثائق المعروضة على اللجنة في دورتها السابعة والعشرين.

المرفق

قائمة الوثائق المعروضة على اللجنة في دورتها السابعة والعشرين

رمز الوثيقة	بند جدول الأعمال	العنوان أو الوصف
E/CN.16/2024/1	1	جدول الأعمال المؤقت المشروح وتنظيم الأعمال
A/79/62-E/2024/3	2	تقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومتابعتها على الصعيدين الإقليمي والدولي
E/CN.16/2024/2	3 (أ)	تقرير الأمين العام عن تسخير البيانات لأغراض التنمية
E/CN.16/2024/3	3 (ب)	تقرير الأمين العام عن التعاون العالمي في مجال تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية
E/CN.16/2024/CRP.1	2 و 3	تقرير عن اجتماع فريق الخبراء لما بين الدورات (6 و 7 تشرين الثاني/نوفمبر 2023)
E/CN.16/2024/INF/1		قائمة المشاركين

(أ) وثيقة متاحة على الرابط التالي: https://unctad.org/system/files/official-document/ecn_162024crp1_en.pdf

